

إضافة

لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي

لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الخامسة والثلاثون

الملحق رقم ١٢ ألف (A/35/12/Add.1)



الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٠

ملاحظة

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .
ويرد تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تحت الرمز A/35/12 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢) .

[الاصل : بالانكليزية / الفرنسية]
[٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠]

المحتويات

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي
لللاجئين عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين
(جنيف ، ٦ - ١٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	٨- ١	مقدمة
١	٢	ألف - انتخاب أعضاء مكتب اللجنة
١	٣- ٧	باء - التمثيل في اللجنة
٤	٨	جيم - اقرار جدول الأعمال
٤	٨	مقرر اللجنة
٥	٩- ٢٩	ثانيا - المناقشة العامة
٩	٢٩	مقررات اللجنة
١٢	٣٠- ٤٨	ثالثا - الحماية الدولية
١٥	٤٨	استنتاجات اللجنة
		رابعا - صندوق الحلول الدائمة التابع لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين
٢٠	٤٩- ٥٥	مقرر اللجنة
٢١	٥٥	خامسا - أنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين
٢٣	٥٦- ٦٩	مقررات اللجنة
٢٥	٦٩	سادسا - المسائل المالية
٢٩	٧٠- ٧٩	ألف - مركز التبرعات والحالة المالية العامة للسنتين ١٩٨٠ و ١٩٨١
٢٩	٧٤- ٧٠	مقرر اللجنة
٢٩	٧٥	مقرر اللجنة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣٠	٧٨ - ٧٦	با* - حسابات صناديق التبرعات لسنة ١٩٧٩ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات
٣١	٧٩	مقرر اللجنة

مرفق

٣٢	بيان افتتاحي أدلى به المفوض السامي أمام اللجنة التنفيذية في ٦ تشرين الاول / أكتوبر ١٩٨٠
----	--

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها الحادية والثلاثين*

(جنيف ، ٦ - ١٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين دورتها الحادية والثلاثين في قصر الأمم في جنيف في الفترة من ٦ الى ١٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ .

ألف - انتخاب أعضاء مكتب اللجنة

٢ - وفقا للمادة ١٠ من النظام الداخلي ، التي تنص على أن ينتخب الأعضاء لمدة سنة كاملة ، انتخبت اللجنة بالتزكية الأعضاء التالية أسماؤهم :

الرئيس : السيد أو . ي . بريدو (السودان)

نائب الرئيس : السيد ب . هـ . ر . مارشال (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

المقرر : السيد ك . شيميزو (اليابان)

باء - التمثيل في اللجنة

٣ - مثلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في اللجنة :

الأرجنتين	بلجيكا
استراليا	تايلند
اسرائيل	تركيا
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	تونس
أوغندا	الجزائر
ايران	جمهورية تنزانيا المتحدة
ايطاليا	الدانمرك
البرازيل	زائير

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.96/588 .

مد فشقـر	السودان
المغرب	السويد
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سويسرا
النرويج	الصين
النمسا	فرنسا
نيجيريا	فنزويلا
نيكاراغوا	فنلندا
هولندا	الكرسي الرسولي
الولايات المتحدة الأمريكية	كندا
اليابان	كولومبيا
يوسفوسلافيا	لبنان
اليونان	ليسوتو

ومثل حكومات الدول التالية مراقبون عنها :	
السنگال	ايشيوبيا
سوازيلند	اسبانيا
الصومال	الامارات العربية المتحدة
العراق	انغولا
الفلبين	ايرلندا
قييت نام	باكستان
قبرص	البرتغال
قطر	بوتسوانا
كمبوتشيا الديمقراطية	بوروندي
كوبا	بيرو
كوستاريكا	جمهورية الكاميرون المتحدة
كينيا	جيبوتي
لكسمبرغ	رومانيا
ماليزيا	زيمبابوي

نيوزيلندا

مصر

المكسيك

وكذلك فرسان مالطة .

٥ - ومثلت منظومة الأمم المتحدة على النحو التالي :

الأمم المتحدة

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموهل)

مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

برنامج الأغذية العالمي

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

منظمة الصحة العالمية

البنك الدولي

٦ - ومثل المنظمات الحكومية الدولية التالية مراقبون عنها :

لجنة الاتحادات الأوروبية

اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية

جامعة الدول العربية

منظمة الدول الأمريكية

منظمة الوحدة الافريقية

٧ - ومثلت في الاجتماع الهيئات التالية :

المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا

مؤتمر الوند وبين الافريقيين لآزانيا

جيم - اقرار جدول الأعمال

مقرر اللجنة

- ٨ - قررت اللجنة التنفيذية اقرار جدول الأعمال التالي :
- ١ - انتخاب أعضاء مكتب اللجنة .
 - ٢ - اقرار جدول الأعمال (A/AC.96/575/Rev.1) .
 - ٣ - بيان المفوض السامي والمناقشة العامة (A/AC.96/INF.160) .
 - ٤ - الحماية الدولية (INF.162 and INF.161, INF.152/Rev.2, 581, 579, A/AC.96) .
 - ٥ - حسابات صناديق التبرعات عن عام ١٩٧٩ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/576 and Add.1) .
 - ٦ - انشاء صندوق للحلول الدائمة تابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/AC.96/582 and 583) .
 - ٧ - أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC.96/580, 581 and 585, A/AC.96/577 and Add.1 and 2) .
 - ٨ - مركز التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ (A/AC.96/578 and 584) .
 - ٩ - أية مسائل أخرى .
 - ١٠ - النظر في مشروع التقرير عن الدورة .

ثانياً - المناقشة العامة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٩ - أشاد المتكلمون بالمفوض السامي ومساعديه ، العاملين في المقروفي الميدان وذلك في ردّهم على بيانه الاستهلاكي الذي يرد في مرفق هذا التقرير . وأعربت اللجنة التنفيذية عن تقديرها للجهود التي تبذلها المفوضية في مواجهة الحالات الاضافية التي لم يسبق لها مثيل الناشئة عن الزيادة المستمرة في عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية . وسلّمت اللجنة بأن الأبعاد الجديدة للمشاكل التي تواجه المفوضية قد جعلت من المحتم عليها أكثر من أى وقت مضى تقديم أقوى دعم للمفوض السامي في الأنشطة التي يضطلع بها . ولاحظ المتكلمون أن المفوضية قد واجهت مشاكل في التكيف مع الظروف المتغيرة في خلال الأعوام الأخيرة ، كما أشار الى ذلك المفوض السامي في بيانه ، بيد أنهم سلّموا بأن الوضع الجديد معقد لدرجة كان سيعتبر من الغريب في ظلها ألا تواجه المفوضية مشاكل

١٠ - وأشير بصورة متكررة الى الأسباب الجذرية لحالات اللاجئين التي تهدد ، في رأى كثير من المتكلمين ، بزعزعة استقرار النظام الدولي القائم في بعض أجزاء العالم وتقيويض البنيان الوطني . وكان هناك رأى مشترك مؤداه أن هذه الأسباب الجذرية تخرج عن نطاق اختصاص المفوضية ، بيد أنه ينبغي معالجتها على وجه السرعة في المحافل المناسبة ، حيث أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتطلع الى خفض عدد الحالات التي تسبب انتقال الناس بحثاً عن ملجأ خارج بلدانهم الا بالنجاح في الميدان السياسي .

١١ - وقد أثرت الزيادة المطردة في أنشطة المفوضية في الأنماط والتعاريف التقليدية . ففي ميدان الحماية الدولية ، على سبيل المثال ، اتسع نطاق الدور الذي يضطلع به المفوض السامي اتساعاً كبيراً ؛ وأظهرت الميزانيات أنه ستتفق مبالغ كبيرة على الاغاثة والرعاية والاعالة وكذلك على الحلول الدائمة ، لفترات طويلة في أحيان كثيرة ، لتلبية احتياجات عبء متزايد باستمرار من الأشخاص الذين يعنى بهم المفوض السامي .

١٢ - وأكد المتكلمون على الحاجة الى اقامة تنسيق أفضل بين وكالات الاغاثة الدولية لضمان استخدام الموارد المتوافرة بأكثر الأساليب الممكنة فعالية . ولذا فقد رحبوا بالقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠ ، والذي طلب فيه استعراض عمليات الطوارئ التي جرت في خلال المقدم الأخير (القرار ١٩٨٠/٤٣) ، وكذلك بما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة من أنه يضطلع باستعراض في هذا المجال بهدف ضمان استخدام الموارد المتوافرة بطريقة فعالة ومرنة ، وذلك بوصف أن القرار والتقرير يعتبران خطوة هامة في هذا الاتجاه . وكان من رأى بعض المتكلمين لا داعي ، بل ولا ينبغي في الواقع ، أن تتضمن هذه الممارسة اعادة النظر بصورة أساسية في اختصاصات الهيئات المعنية . وقالت بعض الوفود أنه ينبغي ربط مشاكل اللاجئين بالتيار الرئيسي للأنشطة الانمائية داخل منظومة الأمم المتحدة ، وأن المفوض السامي ينبغي أن يضع برامجه على أساس ولايته .

١٣ - وأشار عدد كبير من المتكلمين الى أهمية الاستعداد للطوارئ وذكروا في هذا السياق الموارد المالية وكذلك البشرية والمادية . وأشار الى أن التقنيين المؤهلين وكذلك وسائل النقل مثلا يجب توافرهم بسرعة في حالات الطوارئ . وأكد أولئك المتكلمون أيضا على أنه عند اتخاذ خطوات ملموسة ترمي الى زيادة استعداد المفوض السامي للتصرف بسرعة وبفعالية في حالات الطوارئ ينبغي تحقيق الاستخدام الكامل للقدرة التنفيذية الموجودة فعلا في هذا الميدان والتي توفرها هيئات الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات ذات الصلة . ورحبوا بإنشاء وحدة للطوارئ داخل المفوضية .

١٤ - ونظرا للعدد الكبير من الطلبات الجديدة الذي تواجهه المفوضية ، رحب المتكلمون أيضا بإنشاء وحدة معنية بالسياسة والتخطيط والبحث وبرنامج تدريب الموظفين الجدد . وأعلنوا أنهم على اقتناع بأن حجم المهمة التي تواجه المفوض السامي يتطلب اجراء استعراض شامل من أجل تحقيق الموازنة بين هياكل المفوضية ومهامها الجديدة . وأثنى المتكلمون كذلك على المفوض السامي للحوار والاتصال المنتظمين اللذين أقامهما مع أعضاء اللجنة ، وحثوا المفوض على زيادة تعزيز هذه العملية وتوسيع نطاقها في المستقبل .

١٥ - واتفق أيضا بوجه عام على أن اللجنة التنفيذية يمكن أن تضطلع بدور أكثر ايجابية في تقييـة مركز المفوض السامي والمفوضية - التي أثبتت أنها مؤسسة ذات قيمة كبيرة . ولذلك كان هناك تأييد عام لاقتراح يتعلق بإنشاء فريق عامل فيرسمي على أساس تجريبي لبحث الجوانب المالية والادارية والتنظيمية العامة لأنشطة المفوضية ، خاصة نظرا للمستوى الذي وصلت اليه احتياجات التمويل ؛ وشدد بصفة خاصة على المسؤولية المحاسبية وعلى تحقيق فعالية التكاليف فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة . وقيل ان ذلك الفريق العامل يمكن أن يسهم في السعي الى تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاءة .

١٦ - وفيما يتعلق بتمويل المفوضية وأنشطتها ، أعرب بعض المتكلمين عن تأييدهم للجهود المتصلة التي يبذلها المفوض السامي سعيا الى ادراج نسبة أكبر من نفقاته الادارية في الميزانية العادية للأمم المتحدة ، وأيدوا الدراسة المقترحة في الورقة الصادرة بوصفها الاضافة ١ للوثيقة A/AC.96/577 ، كأساس مناسب لمتابعة هذا الموضوع .

١٧ - وكما حدث في السنوات السابقة ، كان هناك تأكيد عام جديد للطابع الأساسي لوظيفة الحماية الدولية والحاجة الى بذل مزيد من الجهود للتشجيع على زيادة الانضمام الى الصكوك الأساسية وتنفيذها . وأعرب كثير من المتكلمين عن خيبة أملهم لأنه لم تنضم في بعض مناطق العالم سوى دول قليلة الى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين أو بروتوكول عام ١٩٦٧ أو كليهما . وكان عمل اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية موضع بيانات كثيرة أعرب فيها المتكلمون عن تقديرهم ، وعن تطلعهم بثقة الى استمرار ذلك العمل القيم الذي اضطلعت به تلك اللجنة منذ انشائها في عام ١٩٧٦ . وعبر كثير من المتكلمين عن استيائهم من هجمات القرصنة التي تعرض لها في عرض البحر في احدى مناطق العالم طابهو اللجوء ، وحثوا المجتمع الدولي على مساعدة بلدان تلك المنطقة على ازالة هذا الخطر الذي يهدد السلامة والحياة البشرية . وفيما يتعلق بالانقاذ في عرض البحر بوجه عام أكد على الحاجة الى استمرار تطبيق رابطة السفن ومالكها للمبادئ الانسانية والممارسات البحرية المقبولة دوليا . وأعرب عن الارتياح لإنشاء مجمع احتياطي لأماكن اعادة التوطين

لاستخدامه في حالة الأشخاص الذين تتقدم في عمر البحر سفن ترفع علم الملاحة - أو علم دولته لا يمكنها الاضطلاع باعادة توطين هؤلاء الناس . وقال بعض الممثلين ان الوقت مناسب ، في ضوء الخبرة ونظرا للعبء المتناقص ، لاعادة تقييم مشاكل الانقاذ في عرض البحر ومعاملة الأشخاص الذين ينقذون على هذا النحو . وأعرب عن الأمل في أن تتمكن بلدان جنوب شرقي آسيا من التساهل مع طالبي اللجوء فيما يتعلق بسياساتها المتصلة بدخول أراضيها ، خاصة وأن عدد كل من أهمل القوارب والأشخاص الذين وصلوا عن طريق البحر وينتظرون اعادة توطينهم قد انخفض بصورة كبيرة . وأشيد كذلك بالبلدان التي تعرضت لفرصا لاعادة توطين الأشخاص اللاجئيين من الهند الصينية وغيرهم من الأشخاص المحتاجين . ووجهت نداءات ملحة لبذل جهود متصلة في هذا الاتجاه ، وكذلك لزيادة عدد البلدان المشاركة في عملية اعادة التوطين . وفيما يتعلق بادماج اللاجئيين من الهند الصينية في بلدان اعادة التوطين ، أشار عدد كبير من المتكلمين الى حلقة العمل التي نظمتها المفوضية بشأن هذا الموضوع قبل ذلك بأسبوع ووصفوها بأنها كانت مفيدة للغاية لتبادل الخبرات .

١٨ - ولاحظ المتكلمون ، بقلق ، خطورة الحالات التي حدثت منذ الدورة السابقة للجنة بوصول لاجئيين أفغان الى باكستان ، وانتقال مئات الآلاف من الكمبوتشييين على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية ، وهجرة أشخاص من تشاد ، واستمرار حالات مثل تلك الموجودة في القرن الافريقي . ووجه أحد الممثلين انتباه اللجنة التنفيذية الى العدد الكبير من اللاجئيين الأفغانيين والعراقيين في ايران . ونفى ممثل آخر أنه يوجد أي لاجئيين عراقيين في ايران . وأشار كثير من المتكلمين الى وجود أكثر من مليون لاجئ أفغان في باكستان وطالبوا المفوضية والمجتمع الدولي بأن يقدموا المساعدة هؤلاء اللاجئيين مساعدة كافية وسريعة . وأشاروا الى الحاجة الى ايجاد حلول دائمة لهذه المشكلة في وقت مبكر . وأشار اثنان من المتكلمين الى الحالة في قبرص ، فأكدوا على ضرورة مواصلة تقديم المساعدة الانسانية . وطلب متكلم آخر ايلاء اهتمام للاجئيين في أمريكا اللاتينية ، لاسيما من يوجد منهم في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي . ووجه الانتباه كذلك الى الزيادة الملحوظة في تدفق اللاجئيين من أوروبا الشرقية الى بلدان اللجوء الأول في أوروبا الغربية . وفي الوقت نفسه ، أعرب المتكلمون عن الارتياح لملاحظتهم التطورات الايجابية التي من أبرزها استقلال زيمبابوي وانخفاض عدد اللاجئيين في جنوب شرقي آسيا ، وأكدوا على الحاجة الى المحافظة على الزخم الذي تحقق في هاتين الحالتين وغيرهما . وأشيد بجميع البلدان التي تواصل توفير الملجأ للاجئيين .

١٩ - ورأى عدة متكلمون أن المجتمع الدولي لا يولي اهتماما كافيا لحالة اللاجئيين في افريقيا . وأكدوا على أن البلدان الافريقية التي يعتبر بعضها من أشد بلدان العالم فقرا ، تواصل ايواء نسبة كبيرة من اللاجئيين الذين تقدم المفوضية المساعدة لهم ، وأن حسن ضيافة البلدان الافريقية للاجئيين ، وهو مسألة تقليدية ، والنفقات الناشئة عن ذلك تضع تلك البلدان في مصاف البلدان المانحة بالفعل . وأبرز بعض المتكلمين ما تتسم به المساعدات التي تقدمها المفوضية من عدم توازن يتنافى ومصالحة اللاجئيين الافريقيين . ورأوا أن من الضروري أن تلقى جميع البلدان التي توفر الملجأ للاجئيين تحت اشراف المفوضية نفس المعاملة . وأعلنوا أن هناك حدا لمستوى المساعدة التي يمكن أن تقدمها هذه البلدان . وأشيد بصفة خاصة بالبلدان التي تجد نفسها في هذا الوضع . وأعرب بعض المتكلمين عن استيائهم لأن مخيمات اللاجئيين كانت موضع اعتداء من جانب النظامين العنصريين . وطلبوا من المجتمع الدولي تقديم المساعدة الى البلدان المعنية لازالة تلك الأخطار التي تهدد الأمن والحياة

البشرية . وأضافوا قائلين ان مؤتمر آروشا الذي عقد في عام ١٩٧٩ قد شكل خطوة ايجابية أولى لتسليط الضوء على القارة ، وأنه قد اتفق على أنه ينبغي أن تكون هناك متابعة فعالة لتوصياته .
واضافة الى ذلك ، قالوا ان من الضروري توفير أكبر قدر من الدعم للمؤتمر المزمع عقده لاعلان التبرعات للاجئين في افريقيا (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠ / ٥٥) ، وحثوا المفوض السامي على تقديم تعاونه الكامل للاعداد لذلك المؤتمر ولكفالة نجاحه .

٢٠ - وأدلى المراقب عن منظمة الوحدة الافريقية ببيان أمام اللجنة تضمن اشارات الى العمل الذي تقوم به منظمته في ميدان اللاجئين ، لاسيما العمل الذي يضطلع به مكتب توظيف وتعليم اللاجئين الافريقيين . وأعلم اللجنة أيضا أن منظمة الوحدة الافريقية تلقى من المفوضية تعاونا ايجابيا في التشجيع على تنفيذ توصيات مؤتمر آروشا المعني بحالة اللاجئين في افريقيا والذي عقد في عام ١٩٧٩ . وتعهد بأن تقدم منظمة الوحدة الافريقية الدعم المستمر والكامل لأعمال اللجنة التنفيذية والمفوض السامي .

٢١ - وأدلى المراقبان عن مؤتمر الوحدة وبين الافريقيين لآزانيا والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ببيانهن باسم حركتيهما ، أعربا فيهما عن تقديرهما للمساعدة التي تقدمها المفوضية ، وغيرها من الجهات المانحة ، للاجئين الذين هم تحت رعايتهما . وأعربا أيضا عن أملهما في استمرار تقديم هذه المساعدة الى حين تمكن هؤلاء الأشخاص من العودة الى أوطانهم .

٢٢ - وبوجه عام ، وفي السياق الخاص لحالة اللاجئين في افريقيا ، دعا عدد كبير من المتكلمين الى بذل جهد أكبر وأكثر استمرارا في ميدان الاعلام لتحقيق وعي أكبر من جانب المجتمع الدولي .

٢٣ - ووجه ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، باسم حكومته ، دعوة الى زملائه لعقد الدورة الثانية والثلاثين للجنة في آروشا . وعقب اجراء مشاورات غير رسمية في أثناء الدورة ستكون هذه الدعوة موضع مزيد من الدراسة فيما يتعلق بالدورة التالية للجنة .

٢٤ - واتفق على وجوب تزويد المفوض السامي بمستوى من الموارد يتناسب مع مهمته . وفي هذا الصدد دعا متكلمون يمثلون البلدان المانحة التقليدية ، مرة أخرى ، الى مشاركة ومساهمة مالية على مستوى عالمي أكبر في برامج المفوضية . وأضافوا قائلين ان هذا سوف يؤدي الى تقاسم العبء على نحو أعدل . وفي هذا الصدد ، أشار متكلمون كثيرون الى أن مشاركة سلطاتهم تخضع لنظر دقيق من جانب الهيئات التشريعية .

٢٥ - وطوال المناقشة وصف الممثلون والمراقبون الجهود التي تبذلها حكوماتهم على الصعيدين الوطني والدولي لصالح الأشخاص الذين يعنى بهم المفوض السامي . واغتم المتكلمون الفرصة أيضا لابراز الميادين التي تحتاج فيها حكوماتهم الى مساعدة اضافية من المجتمع الدولي . وكان من بين المتكلمين وزير العمل والرعاية الاجتماعية في زيمبابوي ، الذي قال ان بلده ، عقب نيته الاستقلال وانضمامه مؤخرا للأمم المتحدة ، يمثل لأول مرة بصفة مراقب في دورة للجنة التنفيذية .

٢٦ - وأشاد متكلمون عديدون بالمشاركة القيمة التي تقوم بها المنظمات الحكومية الدولية من خارج منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك التي تقوم بها الوكالات الطوعية وغيرها من الهيئات غير الحكومية ، في الجهد الانساني الدولي المبذول لصالح اللاجئين والنازحين . وأعرب بعض المتكلمين أيضا عن رأى مؤداه أن جميع الموارد المتاحة والطاقات الكاملة للمنظمات والمصادر الأخرى الموجودة في القطاع الخاص لم تسخر بعد .

٢٧ - وقام الرئيس بإبلاغ اللجنة التنفيذية رسالة تلقاها من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي أشار فيها الى الأحداث الجارية في الشرق الأوسط ، وأشاد بالمفوض السامي للجهود المتصلة التي يبذلها لصالح اللاجئين في جميع أنحاء العالم . ودعا المجتمع الدولي عن طريق اللجنة التنفيذية الى تعزيز وزيادة الدعم الذي يقدمه لأنشطة المفوضية ، والى أن يقدم للمفوضية المساعدة اللازمة لأداء مهمتها النبيلة والصعبة .

٢٨ - وأدلى المراقبون عن اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية ومنظمة العمل الدولية والمجلس الدولي للوكالات الطوعية ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ورابطة جمعيات الصليب الأحمر ، والاتحاد البرلماني الدولي ، ببيانات عن أنشطة منظماتهم في المجال الانساني والجهود التي تبذلها بالتعاون مع المفوضية ، وعن زيادة شمول أنشطتها لحالات اللاجئين . وأكدوا للجنة استمرار رغبة منظماتهم في تقديم أقصى قدر من الدعم لعمل المفوض السامي واستعدادها للمساهمة في السعي لاقامة أفضل تنسيق من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة وتحقيق الاستخدام الأكثر فعالية للموارد . وأضافوا قائلين ان النجاح في هذا المضمار يمكن أن يحقق أقصى قدر من الفائدة لأولئك الذين يسمون الى الحصول على الموارد ، مثل المفوضية ، وللأشخاص المحتاجين التي تقدم الموارد لصالحهم .

مقررات اللجنة

٢٩ - ان اللجنة التنفيذية ،

ألف

(أ) قد أعربت عن تقديرها للبيان الاستهلالي الذي أدلى به المفوض السامي والذي استعرض فيه ، في جملة أمور ، حالات اللاجئين الرئيسية التي نشأت أو ازداد حجمها بصورة كبيرة ، منذ الدورة السابقة للجنة ؛

(ب) لاحظت بقلق عميق اتساع نطاق مشكلة اللاجئين وازدياد حدتها في عدد من مناطق العالم ؛

(ج) لاحظت بقلق بالغ استمرار حدوث انتقالات على نطاق واسع لأشخاص وجماعات من المهجرين تبحث عن ملجأ من الكوارث التي يتسبب فيها البشر ، وأعربت عن رأي مفاده أن الأسباب الجذرية لحالات اللاجئين تتطلب أن تنظر فيها على وجه السرعة محافل دولية مناسبة ؛

(د) أكدت من جديد الطابع الانساني الأساسي للأنشطة التي يضطلع بها المفوض السامي لصالح اللاجئين والنازحين ؛

(هـ) حدثت المفوض السامي على الاستمرار في البحث عن أفضل استخدام للموارد الموقرة له وأكثرها فعالية ، وأحاطت علماً بالتدابير التي اتخذتها بالفعل لتكثيف المفوضية وفقاً للظروف الجديدة والمتغيرة ، وأثنت عليه لانشاء وحدة مغنية بالسياسة والتخطيط والبحث ووحدة طوارئ ، ورجته أن يدرج في تقريره الى الدورة الثانية والثلاثين للجنة التنفيذية بياناً عن أعمال هاتين الوحدتين ؛

- (و) أعربت عن تقديرها لاستمرار الاتصالات والحوار بين المفوض السامي وأعضاء اللجنة التنفيذية وحثت المفوض السامي على تعزيز هذه الاتصالات وعلى مواصلة التماس مشورة الدول الأعضاء عن طريق الدعوة الى اجتماعات غير رسمية ، وعلى تناول اما مشاكل عامة متصلة بالمسائل الادارية ومسائل الادارة المالية وادارة البرنامج أو مشاكل خاصة تهم جميع الأعضاء أو مجموعات من البلدان ؛
- (ز) قررت أن تنشيء على أساس تجريبي ، للدورة الحالية ، فريقا عاملا يكون الاشتراك في عضويته متاحا لجميع الدول الأعضاء ولممثلي الدول المشتركة بصفة مراقب والتي ترغب في المشاركة فيه ، يتناول ، مسترشدا بالمناقشة التي تدور في الجلسات العامة للجنة ، الجوانب الادارية والمالية والتنظيمية وتلك المتصلة بادارة البرنامج من عمل اللجنة تحت البنود ٥ و ٧ و ٨ من جدول الأعمال ، ويقدم تقريرا الى اللجنة التنفيذية في جلسة عامة ؛
- (ح) رحبت بالخطوات التي اتخذت بالفعل لمتابعة توصيات مؤتمر آروشا الذي عقد في شهر أيار/مايو ١٩٧٩ بشأن حالة اللاجئين في افريقيا ، ودعت جميع الدول الى تقديم أقصى قدر من الدعم للمؤتمر الدولي لاعلان التبرعات للاجئين في افريقيا المزمع عقده ، ولا حظت أنه يجري النظر في عقد اجتماع تحضيرى أو حلقة عمل قبل مؤتمر اعلان التبرعات للاجئين في افريقيا وأنه قد اقترح النظر في أن تكون آروشا أحد الأماكن التي يمكن أن يعقد فيها هذا الاجتماع التحضيرى أو حلقة العمل ؛
- (ط) رحبت ترحيبا كبيرا باعادة توطين من كانوا لاجئين زمبابويين ، ولا حظت مع الارتياح أن المفوض السامي يقوم بتنسيق برنامج للأمم المتحدة للمساعدة الانسانية من أجل التوطين الأولي للعائدين والنازحين في زمبابوى واعداد تأهيلهم ؛
- (ي) أكدت على أهمية المحافظة على زخم عملية اعادة التوطين بالنسبة للاجئين الوافدين بالقوارب وعن طريق البر في جنوب شرقي آسيا وحثت جميع الحكومات على اتاحة فرص اضافية لايجاد حلول دائمة لأولئك اللاجئين ؛
- (ك) أعربت عن تقديرها للتدابير التي اتخذها المفوض السامي والمتمثلة في تقديم الاغاثة الى اللاجئين في جنوب غربي آسيا ، ودعت جميع الحكومات الى تقديم مساعدة كافية وسريعة للاجئين في هذه المنطقة والى السعي لايجاد حلول مبدئية ودائمة للمشكلة ؛
- (ل) أكدت من جديد على أهمية الاعلام الفعال لزيادة وعي المجتمع الدولي بحالات اللاجئين وحثت المفوض السامي على مواصلة جهوده في ذلك الاتجاه ، لاسيما فيما يتعلق بافريقيا ؛
- (م) أشادت بالتعاون القيم والمساعدة الانسانية التي تقدمها المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات الطوعية وغيرها من الهيئات غير الحكومية لصالح اللاجئين والنازحين .

باء

- (أ) أشارت الى أنه قد طلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بشكل متزايد ، الاضطلاع بأعمال انسانية واسعة النطاق في حالات طوارئ تتعلق بلاجئين ونازحين ؛

- (ب) أكدت على أهمية التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئات الأخرى المعنية بمثل هذه الحالات في منظومة الأمم المتحدة ؛
- (ج) أكدت على الحاجة الى تنسيق أكثر فعالية فيما بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بحالات الطوارئ التي يتسبب فيها البشر والمنظمات الأخرى التي يمكن أن تساهم في مواجهتها ؛
- (د) كررت الاعراب عن اقتناعها بوجود ابقاء الجواز الانسانية والاجتماعية لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين متميزة ومنفصلة عن الأنشطة السياسية التي تقوم بها الأمم المتحدة والمتعلقة بالأسباب الجذرية لهذه الحالات وأنه ينبغي لهذا السبب ، أن تعالجها ، هيئة يمكن أن يظهر بوضوح أنها انسانية واجتماعية محضة وغير سياسية على الاطلاق ؛
- (هـ) أكدت ، بناء على ذلك على المسؤولية الرائدة للمفوضية في حالات الطوارئ التي تتعلق باللاجئين حسب مفهوم نظامها الأساسي أو قرار الجمعية العامة ١٣٨٨ (د - ١٤) وقراراتها اللاحقة (١٤٩٩) (د - ١٥) و ١٦٧٣ (د - ١٦) و ١٩٥٩ (د - ١٨) و ٢٢٩٤ (د - ٢٢) و ٣١٤٣ (د - ٢٨) و ٦٠/٣٤ ، وعدد الاقتضاء فيما يتعلق بالمساعدة الأولية الرامية الى اعادة تأهيل أولئك اللاجئين ليرجعهم الى وطنهم وفقا لقرار الجمعية ١٣٤٣ (د - ٢٨) وقراراتها اللاحقة (٣٢٧١) (د - ٢٩) و ٣٤٥٤ (د - ٣٠) و ٣١/٣٥ و ٦٧/٣٢ و ٢٦/٣٣ و ٦٠/٣٤ ؛
- (و) رحبت باستعداد المفوض السامي لأن تسهم المفوضية في تحسين تنسيق وفعالية التدابير التي تتخذها هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين ونازحين ممن يجدون أنفسهم في حالة اللاجئين ، ولأن يواصل هو الاضطلاع بدوره في مواجهة هذه الحالات ؛
- (ز) لاحظت مع الارتياح التدابير التي اتخذها المفوض السامي بالفعل لتحسين قدرة المفوضية على الاستجابة لحالات الطوارئ وعزمه على مواصلة تعزيز عملها بقوة في هذا الميدان .

ثالثا - الحماية الدولية

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٠ - قال مدير الحماية ، لدى تقديمه وثيقة العمل (A/AC.96/579) ، أنه على الرغم من التحسينات الملحوظة المختلفة التي حدثت منذ الدورة الثلاثين للجنة ، فإنه لا يزال هناك عدد من المسائل التي تتسبب في قلق جاد . فقد حدثت مرة أخرى حالات أغفل فيها المبدأ الأساسي وهو مبدأ عدم الاعادة القسرية ، وحالات كانت فيها السلامة الشخصية للاجئين مهددة بالخطر ، وحالات تعرض فيها اللاجئون وطالبو اللجوء لأعمال العنف الجسدي ، بما في ذلك هجمات القرصنة في البحر . وفي كثير من المناطق ، لم تكن الدول مستعدة للسماح بدخول اللاجئين فيها الا على أساس مؤقت تماما ، وكان طالبو اللجوء بصفة عامة يعتبرون مهاجرين غير قانونيين ولهذا السبب كانوا يتعرضون لأضرار خطيرة .

٣١ - ومع ذلك فقد كان هناك تفهم متزايد لضرورة معاملة اللاجئين وفقا للمعايير الدولية الأساسية . وانضم مزيد من الدول الى اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٦٧ واتخذت دول أخرى في الآونة الأخيرة تدابير بقصد تنفيذ أحكام هذين الصكين . وحدثت أيضا تطورات ايجابية فيما يتعلق بالحماية الدولية في الاطار الاقليمي ، مثل اجتماع المائدة المستديرة للخبراء الآسيويين في مجال الحماية الدولية الذي عقد في مانيليا في أيار/مايو ١٩٨٠ ، وأعمال المتابعة الخاصة بهذا الاجتماع والمؤتمر المعني بحالة اللاجئين في افريقيا ، الذي عقد في اروشا في أيار/مايو ١٩٧٩ ، والاتصال بمنظمة الدول الأمريكية ، وجامعة الدول العربية ، والمؤتمر الاسلامي . وما يجدر ذكره بصفة خاصة أيضا التدابير التي اتخذها مجلس أوروبا فيما يتعلق بمسائل الحماية الدولية وقد تم أيضا تحقيق نتائج مشجعة - جاء وصفها في الوثيقة A/AC.96/INF.162 - فيما يتعلق بنشر قانون اللاجئين ، غير أن المشاكل المتبقية في مجال الحماية الدولية تقتضي اعادة تأكيد المبادئ والمعايير الأساسية المقررة في هذا المجال .

٣٢ - وجرى ، في المناقشة التي تلت ذلك ، التسليم بالأهمية الأساسية لوظيفة المفوضية في الحماية الدولية ، وبالمبادئ المختلفة المقررة في هذا المجال . وينطبق ذلك بصفة خاصة على مبدأ عدم الاعادة القسرية الذي رأى عدد من المتكلمين أنه قد اكتسب طابع قاعدة قطاعية من قواعد القانون الدولي .

٣٣ - وأشار بقلق جاد الى التطورات السلبية المختلفة الحاصلة في ميدان الحماية الدولية . وهي تطورات تتعلق بحوادث انطوت على الاعادة القسرية للاجئين الى بلد منشئهم وحالات وقع فيها اللاجئون وطالبو اللجوء ضحايا للعنف الجسدي والهجمات الاجرامية ، ولا سيما في بحر جنوب الصين . وذكر عدد من الممثلين مسألة الهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين في الجنوب الافريقي وضرورة حماية اللاجئين بصورة فعالة من مثل هذه الهجمات ومساعدة الضحايا ، وهو موضوع يحتاج الى مزيد من البحث .

٣٤ - وكانت الزيادة الحاصلة في عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١

المتعلقة باللاجئين وبيروتوكول عام ١٩٦٧ موضع ترحاب بوجه عام . وأحيط علما بارتياح خاص بما أعلنته المراقبة من انفجولا في المناقشة العامة من أن سلطات بلدها قد اتخذت الخطوات اللازمة للانضمام الى الاتفاقية والبروتوكول ، وكذلك بما أعلنه الممثلون الآخرون من أن مسألة انضمام بلدانهم هي موضع بحث نشط . ومما يؤسف له مع ذلك أنه لم تصبح حتى الآن أطرافا في الاتفاقية أو في البروتوكول سوى نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فقط .

٣٥ - وجرى التأكيد بقوة على أهمية التدابير الوطنية الرامية الى تنفيذ أحكام الاتفاقية والبروتوكول . وأكد عدد من الممثلين على أهمية اجراءات تحديد مركز اللاجئين والضمانات التي توفرها هذه الاجراءات لطالبي اللجوء . وقام ممثلا بلدين بوصف الاجراءات الموجودة في بلديهما ، وأعرب أحدهما عن رغبته في أن يدرج وصف الاجراءات المتبع في بلده في النص القادم المنقح للوثيقة A/AC.96/INF.152 . غير أن عددا من الممثلين أشاروا الى أن الاجراءات المتبعة في بلدانهم يساهم استخدامها لأغراض الهجرة ، وهي ممارسة تهدد بالا خلال بالحماية التي توفرها هذه الاجراءات لطالبي اللجوء الحقيقيين .

٣٦ - وأشار عدد من الممثلين الى فائدة " الكتيب الخاص بمعايير واجراءات تحديد مركز اللاجئين " الذي أصدرته المفوضية عملا بطلب قدمته اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والعشرين . وقدم عدد من الحكومات تعليقات حول " الكتيب " وأعرب عن الأمل في أن تؤخذ هذه التعليقات في الاعتبار عند اعداد نسخة جديدة .

٣٧ - وفي أثناء المناقشة العامة أكد اثنان من الممثلين على أهمية التجنس بوصفه حلا مستصوبا لمشاكل اللاجئين . وأعلم ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة للجنة بأنه قد تم مؤخرا ، بالمساعدة المالية المقدمة من المفوضية ، منح الجنسية لحوالي ٣٦٠٠٠ لاجئ في بلده . وجرى تيسير اجراءات منح الجنسية هذه بأن طلب من أرباب الأسر فقط تقديم طلب التجنس ودفع رسوم تجنس مخفضة .

٣٨ - وذكر عدد من الممثلين الدور المفيد الذي اضطلعت به المفوضية والذي ينبغي أن تستمر في القيام به الا وهو تقديم المشورة الى الحكومات بشأن التدابير التي يمكن أن تتخذها لتنفيذ أحكام الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وفيما يتعلق بتطبيق مبادئ الحماية الدولية الراسخة من قبل الدول التي لم تصبح بعد أطرافا ، ولا سيما الدول الواقعة في مناطق توجد فيها حالات لاجئين جديدة . وكان هناك تسليم عام بضرورة تزويد المفوضية بموظفي الحماية اللازمين لتمكينها من الاضطلاع بوظائفها في الحماية في مختلف أنحاء العالم على نحو فعال ، وذلك نظرا لاتساع نطاق أنشطتها المتعلقة بالحماية .

٣٩ - وأشار كذلك الى ضرورة تكييف القواعد أو الاجراءات القائمة - أو صياغة قواعد جديدة - لمواجهة مشاكل اللاجئين الجديدة في المناطق المختلفة . ومع ذلك فقد جرى التأكيد على أن استحداث مفاهيم جديدة لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يضر بالتطبيق الفعال أو أن ينتقص من الطابع الجوهرى الذي تتسم به مبادئ الحماية الدولية الراسخة .

٤٠ - وأشار عدد من المتكلمين الى المشاكل الخاصة المتعلقة بالحماية الدولية التي قد تنشأ في حالات التدفق الواسع النطاق . ورعي بوجه عام أنه نظرا لتعدد هذه المشاكل فانها يمكن أن

تدرس أيضا على نحو مفيد في معرض دراسة الملجأ المؤقت التي اقترحتها اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية .

٤١ - وجرى التسليم بأن كثيرا من المشاكل المتصلة بالحماية الدولية يمكن أن تعالج على نحو فعال في إطار اقليمي أو دون اقليمي . وكان هناك ترحيب بعقد اجتماع المائدة المستديرة للخبراء الاسيويين في مانبلا في نيسان / ابريل ١٩٨٠ وبالتوصيات المهمة التي اعتمدها المائدة المستديرة في ما يتعلق بالحماية الدولية وهجمات القراصنة على طالبي اللجوء في عرض البحر . وكذلك كان هناك ترحيب بالمعلومات التي قدمها مدير الحماية من أن التوصيات المتعلقة بالمسائل القانونية والتي اعتمدها مؤتمر اروشا المعني بحالة اللاجئين في افريقيا تجرى متابعتها من قبل المفوضية بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية . وأحيط علما أيضا مع الارتياح بالدراسة التفصيلية لمختلف مشاكل الحماية الدولية في مجلس أوروبا والنتائج الايجابية المتحققة .

٤٢ - وفي خلال المناقشة العامة ، أشار عدد من الممثلين الى مشكلة انزال طالبي اللجوء الذين يتم انقاذهم في عرض البحر وقالوا انهم يرون أن الممارسة الحالية التي يجري بمقتضاها انزال طالبي اللجوء عادة رهنا بتوافر ضمان محدد الأجل باعادة توطين من قبل دولة العلم ، ينبغي أن يعاد النظر فيها . ووجه أحد الممثلين الانتباه الى التناقض العام في عدد طالبي اللجوء من البحر ورأى انه ينبغي ايلاء الاهتمام الآن الى مسؤولية بلد أول مرفأ تتوقف فيه السفينة .

٤٣ - وكان هناك اتفاق اجماعي على أن أعمال اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية لها قيمة خاصة في تعزيز المبادئ الأساسية المقررة في ميدان الحماية الدولية وفي تسهيل مواصلة تطوير قانون اللاجئين . ورأى أحد الممثلين أن استنتاجات اللجنة الفرعية قد أحدثت تحسنا كبيرا في تطبيق الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين والمبادئ المسلم بها بصفة عامة . وكان هناك ترحيب كبير بنشر النتائج المذكورة في شكل موجز .

٤٤ - وفيما يتعلق بنوع المسائل التي ستدرسها اللجنة الفرعية في المستقبل ، رأى عدة ممثلين انه ينبغي للجنة أن تهتم ، بطريقة مناسبة ، بالمشاكل العامة المتعلقة بالحماية الدولية والتي لها أهمية على المستوى العالمي في الوقت الراهن . وأكد أحد الممثلين على أن النظر في مثل هذه المسائل من جانب اللجنة الفرعية يمكن أن تكمله على نحو مفيد تدابير موازية تتخذ في الاطار الاقليمي .

٤٥ - وكانت هناك موافقة جماعية على النتائج التي اعتمدها اللجنة الفرعية في جلستها الخامسة . وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الفرعية في المستقبل ، قدمت اقتراحات مختلفة بشأن المواضيع التي يمكن ، عند الاقتضاء ، ادراجها في جدول أعمالها . ولوحظ أن تقرير فريق الخبراء الذي سيعقد لدراسة مسألة اللجوء المؤقت سيحال الى اللجنة الفرعية لتنظر فيه في جلستها القادمة . وسيتيح ذلك الفرصة لمناقشة مختلف مشاكل الحماية الناشئة في حالات التدفق الواسع النطاق .

٤٦ - ورأى أحد الممثلين أن مسألة تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥١ فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين يمكن أن تدرسها اللجنة على نحو مناسب ، وكذلك يمكن للجنة الفرعية أن

تدرس مسألة التزامات اللاجئين ازايا بلد لجوئهم . وكان هناك اتفاق عام على أن يتضمن جدول أعمال اجتماعات اللجنة الفرعية عددا محدودا من البنود لتمكن مناقشتها بدقة في الوقت المتاح . وأبدى عدد من الممثلين رغبتهم في أن يتم اعداد جدول الأعمال المقترح لاجتماعات اللجنة الفرعية وابلاغ الحكومات به في الوقت المناسب .

٤٧ - وفي نهاية المناقشة ، اعتمدت اللجنة الاستنتاجات التالية التي تضمنت الاستنتاجات التي أوصت بها اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية .

استنتاجات اللجنة

٤٨ - ان اللجنة التنفيذية

(١) لمحة عامة

(أ) لاحظت انه في حين انه قد تم احراز قدر من النجاح فيما يتعلق بالحماية الدولية منذ الدورة الثلاثين للجنة ، فان هناك عددا من المشاكل الخطيرة لا يزال دون حل ؛

(ب) أحاطت علما مع التقدير بأعمال اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية بوصفها تمثل اسهاما مهما في تحسين الحالة القانونية للاجئين ؛

(ج) أكدت على الأهمية الجوهرية للمبادئ المقررة فيما يتعلق بالحماية الدولية وضرورة مراعاة هذه المبادئ بدقة في حالات اللاجئين الموجودة في مناطق مختلفة من العالم ؛

(د) أكدت كذلك على انه في حين أن هناك حاجة الى استحداث مفاهيم قانونية فيما يتعلق بالحماية الدولية في ضوء الأحوال الخاصة السائدة في المناطق المختلفة ، فان ذلك لا ينبغي أن ينتقص من الطابع المطلق الذي تتسم به المبادئ الجوهرية المقررة من قبل في هذا الميدان ؛

(هـ) أعربت عن قلقها الجاد لانه لا تزال هناك حالات لا يراعى فيها المبدأ الأساسي ؛ مبدأ عدم الاعادة القسرية ، أو التي يتعرض فيها اللاجئون لخطر جسدى أو للعنف ؛

(و) كررت ادانتها للهجمات العسكرية اللاانسانية على مخيمات اللاجئين في الجنوب الافريقي ، وكذلك الحاجة الى توفير حماية فعالة ومساعدة انسانية الى ضحايا هذه الهجمات ؛

(ز) لاحظت انه في حين أن عددا متزايدا من الدول قد أصبحت أطرافا في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، فان هناك ضرورة ملحّة لانضمام مزيد من الدول بقصد تحقيق التطبيق العالمي لأحكام هذين الصكين ؛

(ح) لاحظت مع التقدير أن مزيدا من الدول قد اتخذت تدابير لتنفيذ أحكام الاتفاقية والبروتوكول ، ولا سيما فيما يتعلق باجراءات تحديد مركز اللاجئين ، وأكدت على ضرورة زيادة التعاون بين الحكومات والمفوضية في هذا الشأن ؛

(ط) اعترفت بقيمة دراسة مشاكل الحماية الدولية في اطار اقليمي بقصد التوصل الى حلول مناسبة ؛

(ى) أحاطت علما مع التقدير بأعمال اجتماع المائدة المستديرة للخبراء* الاسويين الذى عقد في مانيلا في الفترة من ١٤ الى ١٨ نيسان/ ابريل ١٩٨٠ وبالاعلان المتعلق بالحماية الدولية للاجئين والنازحين الذى اعتمده اجتماع المائدة المستديرة ؛

(ك) أكدت من جديد أهمية تشجيع توسيع نطاق معرفة وفهم قانون اللاجئين في زيادة فعالية الحماية الدولية ، وأحاطت علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في هذا الشأن على النحو الذى ورد وصفه في الوثيقة A/AC.96/INF.162 ؛

(ل) أقرت بضرورة تزويد المفوضية - في ضوء توسع نطاق أنشطتها في ميدان الحماية الدولية - بموظفي الحماية اللازمين لتمكينها من الاضطلاع على نحو فعال بهذه الوظائف في مختلف أنحاء العالم .

(٢) مشاكل تسليم المجرمين التى تؤثر على اللاجئين

(أ) رأت أن الحالات التى يطلب فيها تسليم اللاجئ* أو الشخص الذى قد يعتبر لاجئا قد تتسبب في مشاكل خاصة ؛

(ب) أكدت من جديد الطابع الأساسي الذى يتسم به مبدأ عدم الاعادة القسرية المعترف به بوجه عام ؛

(ج) اعترفت بوجود حماية اللاجئين فيما يتعلق بتسليمهم الى بلد تكون لديهم مسهرات وجيهة للخوف من الاضطهاد فيه للأسباب المعددة في المادة ١ (ألف) (٢) من اتفاقية الأمم المتحدة ، لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ؛

(د) طلبت الى الدول أن تكفل أن مبدأ عدم الاعادة القسرية يولي الاعتبار الواجب في المعاهدات المتعلقة بالتسليم وفي التشريع الوطني المتعلق بالموضوع ، عند الاقتضاء ؛

(هـ) أعربت عن الأمل في أن يولي الاعتبار الواجب لمبدأ عدم الاعادة القسرية لدى تطبيق المعاهدات الحالية المتعلقة بالتسليم ؛

(و) أكدت على انه ليس في هذه الاستنتاجات ما يعتبر ماسا بضرورة قيام الدول بأن تكفل ، على أساس التشريع الوطني والصكوك الدولية ، المعاقبة على الجرائم الخطيرة ، مثل الاستيلاء* غير المشروع على الطائرات ، وأخذ الرهائن والقتل ؛

(ز) أكدت أن الحماية فيما يتعلق بالتسليم تنطبق على الأشخاص الذين يستوفون معايير تعريف اللاجئ* والذين لا يستبعدون من تعريف مركز اللاجئين بموجب المادة ١ (واو) (ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين .

(٣) العودة الطوعية الى الوطن

(أ) سلمت بأن العودة الطوعية الى الوطن تشكل ، بصفة عامة ، ولا سيما عند ما ينال البلد الاستقلال ، أنسب حل لمشاكل اللاجئين ؛

(ب) أكدت أن الطابع الطوعي الذي تتسم به العودة إلى الوطن في جوهرها، ينبغي أن يحترم دائما ؛

(ج) سلمت باستصواب اتخاذ الترتيبات المناسبة لإنشاء الطابع الطوعي للعودة إلى الوطن، سواء فيما يتعلق بعودة الأفراد اللاجئين إلى وطنهم أو في حالة حركات العودة الواسعة النطاق، وارتباط المفوضية، عند الاقتضاء، بهذه الترتيبات ؛

(د) رأت أنه ينبغي لكل من حكومة بلد المنشأ وحكومة بلد اللجوء أن تقوم، حينما يعرب اللاجئون عن رغبتهم في العودة إلى الوطن، باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لمساعدتهم على ذلك، وذلك في إطار تشريعهما الوطني وبالتعاون مع المفوضية عند الاقتضاء ؛

(هـ) سلمت بأهمية تزويد اللاجئين بالمعلومات اللازمة فيما يتعلق بالأحوال السائدة في بلد منشئهم لتسهيل قيامهم باتخاذ قرار العودة ؛ وسلمت كذلك بأن قيام أفراد من اللاجئين أو ممثلين عن اللاجئين بزيارات إلى بلد منشئهم للتصرف على الحالة هناك - وذلك دون أن تنطوي مثل هذه الزيارات تلقائيا على فقدانهم مركز اللاجئين - يمكن أيضا أن تساعد في هذا الشأن ؛

(و) طلبت إلى حكومات بلدان المنشأ تقديم ضمانات رسمية لسلامة عودة اللاجئين، وأكدت أهمية احترام هذه الضمانات احتراما تاما وإعادة اللاجئين دون معاقبتهم على تركهم بلد منشئهم لأسباب تؤدي إلى حدوث حالات اللجوء ؛

(ز) أوصت باتخاذ ترتيبات في بلدان اللجوء لكفالة أن أحكام الضمانات التي تقدمها بلدان المنشأ والمعلومات المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالأحوال السائدة هناك تبلغ على النحو الواجب إلى اللاجئين، وأن هذه الترتيبات يمكن أن تيسرها سلطات بلدان اللجوء، وأنه ينبغي للمفوضية، عند الاقتضاء، أن ترتبط بمثل هذه الترتيبات ؛

(ح) رأت أن من الممكن أن يطلب من المفوضية بصورة مناسبة - وباتفاق الأطراف المعنية - مراقبة حالة عودة اللاجئين مع إيلاء اعتبار خاص إلى أي ضمانات توفرها حكومات بلدان المنشأ ؛

(ط) طلبت إلى الحكومات المعنية تزويد اللاجئين العائدين إلى أوطانهم بوثائق السفر اللازمة والتأشيرات وتصاريح الدخول وتسهيلات النقل، والقيام، عند فقدان اللاجئين لجنسيتهم، باتخاذ ترتيبات لاسترداد هذه الجنسية وفقا للتشريع الوطني ؛

(ي) أقرت بأنه قد يكون من اللازم في بعض الحالات القيام، بالتعاون مع المفوضية، باتخاذ ترتيبات مناسبة لاستقبال اللاجئين العائدين و/أو إنشاء مشاريع لإعادة دمجهم في بلدان منشئهم .

(٤) اللجوء المؤقت

(أ) أكدت من جديد الضرورة الأساسية للمراعاة الدقيقة للمبدأ القانوني الانساني، مبدأ عدم الاعادة القسرية، في جميع حالات التدفق الواسع النطاق ؛

(ب) أشارت الى الاستنتاجات المتعلقة بمسألة اللجوء المؤقت التي اعتمدها اللجنة التنفيذية في دورتها الثلاثين ، وبصفة خاصة :

' ١ ' انه في حالة التدفق الواسع النطاق ينبغي دائما أن يحصل الأشخاص الذين يطلبون اللجوء على ملجأ مؤقت على الأقل ؛

' ٢ ' ان الدول التي تواجه ، بسبب موقعها الجغرافي أو لسبب آخر ، تدفقا واسعا النطاق ، ينبغي أن تحصل ، عند الاقتضاء وبناء على طلب الدولة المعنية ، على مساعدة فورية من الدول الأخرى وفقا لمبدأ المساواة في تقاسم الأعباء ؛

(ج) أحاطت علما بالممارسة الواسعة النطاق المتمثلة في منح اللجوء المؤقت في حالات تنطوي على تدفق واسع النطاق من اللاجئين ؛

(د) أكدت الأهمية الجوهرية لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وروتوكول ١٩٦٧ ، وعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٦٧ المتعلق باللجوء الاقليمي ، وضرورة قيام المفوضية باسداء المشورة باستمرار بشأن التطبيق العملي لهذه الأحكام من قبل البلدان التي تتعرض لتدفق واسع النطاق من اللاجئين ؛

(هـ) أكدت الطابع الاستثنائي الذي يتسم به اللجوء المؤقت والضرورة الأساسية لتمتع الأشخاص الذين يمنحون اللجوء المؤقت بمستويات انسانية أساسية من المعاملة ؛

(و) اعترفت بالحاجة الى تحديد طبيعة اللجوء المؤقت ووظيفته والآثار المترتبة على منحه ؛

(ز) رأت أن ممارسة اللجوء المؤقت لم تدرس على نحو كاف وانه ينبغي اجراء مزيد من الدراسة لها ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بما يلي : ' ١ ' الاجراءات الخاصة بقبول اللاجئين ، ' ٢ ' ومركزهم ريثما يوجد حل دائم ، ' ٣ ' والآثار المترتبة على اللجوء المؤقت بالنسبة الى التضامن الدولي ، بما في ذلك تقاسم الأعباء ؛

(ح) قررت أن ترجو من المفوض السامي أن يدعو في أقرب وقت ممكن فريقا من الخبراء ذي طابع تمثيلي الى الانعقاد لدراسة اللجوء المؤقت من جميع جوانبه في اطار المشاكل التي يسببها التدفق الواسع النطاق ، وتزويد الفريق بكل مساعدة ممكنة .

(٥) حماية طالبي اللجوء الذين يتم انقاذهم في عرض البحر

(أ) أحاطت علما مع القلق العميق باستمرار حدوث الهجمات الاجرامية على اللاجئين وطالبي اللجوء في مختلف مناطق العالم ، بما في ذلك الهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين وعلى طالبي اللجوء الموجودين في عرض البحر ؛

(ب) أعربت عن قلقها بصفة خاصة ازاء الهجمات الاجرامية على طالبي اللجوء الموجودين في عرض البحر في بحر جنوب الصين والتي تنطوي على عنف شديد واهانات جسدية وأخلاقية لا يمكن وصفها ، بما في ذلك الاغتصاب والاختطاف والقتل ؛

- (ج) وجهت نداء عاجلا الى جميع الحكومات المهمة بالأمر لاتخاذ التدابير المناسبة لمنع مثل هذه الهجمات الاجرامية سواء ما يحدث منها في أعالي البحار أو في مياهها الإقليمية ؛
- (د) أكدت استنساب اتخاذ الحكومات للتدابير التالية بقصد منع حدوث مثل هذه الهجمات الاجرامية :
- ١ ' زيادة الاجراءات الحكومية في المنطقة لمنع الهجمات على القوارب التي تحمل طالبي اللجوء ، بما في ذلك زيادة عدد الدوريات البحرية والجوية في المناطق التي تحدث فيها مثل هذه الهجمات ؛
- ٢ ' اتخاذ كافة التدابير اللازمة لكفالة انزال عقوبة صارمة بمن يرتكبون مثل هذه الهجمات الاجرامية ؛
- ٣ ' زيادة الجهود الرامية الى اكتشاف القواعد البرية التي تنطلق منها هذه الهجمات على طالبي اللجوء ، وتحديد هوية الأشخاص الذين يعرف انهم اشتركوا في هذه الهجمات وكفالة ملاحقتهم قضائيا ؛
- ٤ ' انشاء اجراءات للتبادل الروتيني للمعلومات المتعلقة بالهجمات على طالبي اللجوء في عرض البحر والقض على المسؤولين عنها والتعاون فيما بين الحكومات في التبادل المنتظم للمعلومات العامة المتعلقة بالمسألة ؛
- (هـ) طلبت من الحكومات أن تنفذ تنفيذًا تامًا قواعد القانون الدولي العام - كما ورد في اتفاقية جنيف المتعلقة بأعالي البحار لعام ١٩٥٨ - بشأن قمع القرصنة ؛
- (و) حثت الحكومات على التعاون بعضها مع بعض ومع المفوضية لضمان توفير كل مساعدة لازمة لضحايا هذه الهجمات الاجرامية ؛
- (ز) طلبت من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات المهمة بالأمر ، السعي بنشاط لتمبئة تعاون المجتمع الدولي لمضاعفة الجهود الرامية الى حماية اللاجئين الذين يقعون ضحايا لأعمال العنف ، وبصفة خاصة في عرض البحر .

رابعاً - صندوق الحلول الدائمة التابع لمفوضية الأمم
المتحدة لشؤون اللاجئين

(البنود ٦ من جدول الاعمال)

٤٩ - قدم أمين اللجنة التنفيذية ، بوصفه نائب مدير الشؤون الخارجية وأمين الفريق العامل المشار إليه أدناه ، مذكرة المفوض السامي عن انشاء صندوق للحلول الدائمة (A/AC.96/583) . وأكد على أنه اذا ما بدأ الصندوق عملياته ، بمساعدة المجتمع الدولي ، فإنه سيملاً فراغاً تشعـر به بلدان كثيرة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وأشار الى سخاء البلدان النامية التي قبلت ، رغم ضآلة مواردها ، استيعاب مجموعات كبيرة من اللاجئين والنازحين في أراضيها ، واتاحت لهم الأرض والهياكل الأساسية والخدمات . وقال ان المفوضية تعتزم القيام ، في اطار الصندوق ، بتصميم مشاريع يمكن ادماجها مع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية العادية وتمكين مجموعات كبيرة من اللاجئين من الاشتراك في حياة البلد المضيف . وأضاف قائلاً أن الصندوق سيمكن المفوضية من الدخول في التزامات متعددة السنوات ازاء البلدان المنخفضة الدخل ومن ثم سيكون مكملاً للبرامج العامة وهي البرامج التي تخضع للبرمجة والميزنة على أساس سنوي .

٥٠ - وأشار نائب المدير الى أن اللجنة التنفيذية قد أقرت مفاهيم واهداف الصندوق وسمت فريقاً عاملاً لدراسة اجراءات تشغيله .

٥١ - وشجعت المفوضية المنظمات الدولية الأخرى على الاضطلاع بالمسؤولية عن عناصر مساعدة اللاجئين التي تدخل في مجال اختصاصها . وأشار نائب المدير الى التعاون الناجح القائم بين برنامج الأغذية العالمي والمفوضية ، وحيث ان البرنامج أيدى استعداده لبحث طلبات توفير الأغذية للاجئين الذين يحصلون على المساعدة عن طريق الصندوق . وأضاف قائلاً ان الاتصالات التي أجريت مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فيما يتعلق بإمكانية اشتراكهما في مشاريع الصندوق قد بينت ان هناك قيوداً عظيمة خطيرة ، رغم انها كانت مشجعة من حيث المبدأ . وتخطط المفوضية أيضاً لبحث المسألة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والمصارف الاقليمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . غير أنه نظراً الى سبق تحديد اختصاصات هذه المنظمات وغيرها من منظمات التمويل ، وكذلك نظراً الى قيود اخرى ، فإن الصندوق سيكون حتماً اقتراحاً قابلاً للتطبيق في حد ذاته .

٥٢ - وأعلم نائب المدير أيضاً اللجنة بأن الدعم المالي الضخم الذي كان متوقفاً في البداية ليس في المتناول . ولذا لم يمكن التعاقد على اجراء دراسات الجدوى ، ناهيك عن تنفيذ مشاريع فعلية . ودعا المجتمع الدولي الى تزويد الصندوق بالدعم اللازم لتشجيع الحلول الدائمة الفعالة .

٥٣ - وأشار رئيس الفريق العامل المعني بصندوق الحلول الدائمة التابع للمفوضية الى تقرير

الفريق (A/AC.96/582) ، وأيد تماما ما قاله نائب المدير بوصفه يعكس بدقة الحالة والتطورات الحاصلة فيما يتعلق بالصندوق . وأعلم اللجنة بتأييد الفريق العامل لأهداف الصندوق ، وأعرب عن أسفه لعدم كفاية التمويل . وقال الرئيس انه يؤيد اشتراك الصندوق مع الموارد الأخرى ؛ بيد أنه سأل عن مدى استصواب اضطلاع الصندوق بكامل المسؤولية عن المشاريع التي لا تتطلب موارد دعم أخرى . ونظرا لسلامة مبرر انشاء الصندوق ، اقترح ان يترك الباب مفتوحا لبدء أنشطته وتوسيع نطاقها .

٥٤ - وأيدت الأغلبية الساحقة من المتكلمين استمرار الجهود للشروع بأنشطة في إطار الصندوق وأعربت عن الأمل في اتاحة الدعم المناسب . ورأى بعض المتكلمين انه ينبغي للصندوق أن يكون أكثر اتساما بالروح العملية من حيث نطاقه ، ريثما توجد قاعدة مالية سليمة . واقترح اثنان من الممثلين أن يركز الصندوق في البداية على مشروع أو مشروعين من مشاريع محددة بوضوح وأن تجرى المشاورات مع الحكومات المهتمة بالأمر في ضوء النتائج المنجزة . ورأى أحد الأعضاء وجوب ادماج مشاريع الصندوق في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المضيئة . وأعرب بعض المتكلمين عن اقتناعهم بأنه بإمكان الصندوق الاسهام في تقويم اختلال التوازن القائم بين المساعدة المقدمة في افريقيا والمساعدة المقدمة في أماكن أخرى . وقال اثنان من المتكلمين ان حكومتيهما قد تسهمان ماليا بعد النظر في المسألة طيا . وباستثناء مثل واحد رأى أن الصندوق لا يقدم مزايا حقيقية وانه يمكن ، بالتالي ، التخلي عن هذا المفهوم ، وكان هناك اجماع على وجوب الاحتفاظ بالصندوق لاثبات نفعه .

مقرر اللجنة

٥٥ - ان اللجنة التنفيذية

(أ) ان تشير الى مفهوم وأهداف صندوق الحلول الدائمة التابع لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الموجزة في الوثيقة A/AC.96/569 ، والتي أقرت ، من حيث المبدأ ، في الدورة الثلاثين للجنة التنفيذية ؛

(ب) وان تحيط علما بتوصية الفريق العامل المعني بصندوق الحلول الدائمة التابع للمفوضية (A/AC.96/582) ، بأن المقررات المتخذة في الدورة الثلاثين ، بالاضافة الى ورقة الفريق العامل ، يجب أن تمكن المفوض السامي من انشاء الصندوق وبدأ عملياته ؛

(ج) رجحت من المفوض السامي مواصلة جهوده ، لسنة أخرى ، لتعبئة الدعم اللازم ؛

' ١ ' للقيام ، في جملة أمور ، بتسهيل اعادة توطين جماعات كبيرة من اللاجئين من بلدان اللجوء الأول التي ليست في وضع يسمح لها بدخول هذه الجماعات بصفة دائمة ؛

' ٢ ' ولتسهيل الادماج المحلي الطويل الأجل لجماعات كبيرة في البلدان التي سيشكل فيها هذا الادماج ، اذا لم يكن مصحوبا بمساعدة خارجية ، عبثا لا يحتمل على الاقتصادات المحلية ؛

(د) دعت المجتمع الدولي الى توفير دعم ملموس للمفوض السامي في جهوده الرامية الى تشجيع الحلول الدائمة للاجئين والأشخاص المشردين ، وحث ، بصفة خاصة ، الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الخيرية والمتبرعين الخاصين على توفير الأموال والسلع الأساسية والخدمات المتخصصة ؛

(هـ) دعت المفوض السامي الى بدء عدد محدود من دراسات الجدوى لانتاج خطط تشغيل يمكنها ان تشجع على زيادة الاستعداد من جانب الحكومات للتبرع للصندوق ؛

(و) دعت المفوض السامي الى القيام بما يلي ، اذا كانت هناك تبرعات أخرى تسمح بذلك ؛

' ١ ' اعداد دراسات جدوى وانتاج خطط عمليات ؛

' ٢ ' بدء مشاريع تمويل في الغالب من مصادر أخرى ؛

' ٣ ' رصد موارد تكميلية لعناصر المشاريع التي لا تغطيها موارد أخرى والتي تشكل جزءا من مخططات أوسع نطاقا يضطلع بها بالتعاون مع مصادر المساعدة الدولية الأخرى ، وبصفة خاصة المؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ؛

' ٤ ' تقديم الدعم اللازم لتخطيط وتنفيذ الحلول الدائمة ، ان لم تكن هناك مساعدات أخرى متاحة ؛

' ٥ ' تغطية التكاليف الادارية .

خامسا - أنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية
الامم المتحدة لشؤون اللاجئين

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٦ - أقر مدير المساعدة ، لدى تقديمه التقرير المتعلق بأنشطة المساعدة التي اضطلعت بها المفوضية في الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ وبرامج التبرعات والميزانية ، المقترحة لعام ١٩٨١ (A/AC.96/577 و Add.1 و 2) ، بأن الزيادة الأخيرة في حجم برامج المفوضية قد تسببت في مشاكل للمفوضية يتحتم الآن حلها لكفالة استخدام الموارد المتاحة على النحو الأكثر فعالية . وانتقل الى استعراض المجالات التي تتطلب جهدا خاصا لتحسين الخدمات المقدمة لصالح اللاجئين . ووجه انتباه اللجنة أيضا الى التقرير المعد عن الاسهامات التي قدمتها المفوضية في تنفيذ توصيات مؤتمر اروشا المعني بحالة اللاجئين في افريقيا (A/AC.96/581) .

٥٧ - وتناول مدير الادارة والتنظيم الجوانب الادارية لأنشطة المفوضية مع الاهتمام بصفة خاصة بالوثيقة A/AC.96/577 وبالزيادة في الطلبات الملقاة على عاتق المفوضية والتدابير الادارية اللازمة لمواجهة هذه الطلبات .

٥٨ - وأدلى رئيس الفريق العامل المنشأ على أساس تجريبي ببيان في أثناء المناقشة العامة فيما يتعلق بدراسة الفريق لمختلف جوانب الأنشطة المفصلة في الوثيقة A/AC.96/577 ، واطاقتها وفي وثائق أخرى . وتناول محتويات هذا البيان ، التي استنسخت بوصفها جزءا من الوثيقة A/AC.96/587 ، فيما تناوله ، تقرير مجلس مراجعي الحسابات ، " والهيكل الأساسي الاداري " ، والتنبيه باحتياجات المفوضية ، والمسألة المتصلة بالموضوع المتمثلة في الاستجابة لحالات الطوارئ ، والاحتياجات من الموظفين وتحويل التكاليف الادارية للمفوضية ؛ وهي مسائل ترد أيضا فيما يتصل بهذا التقرير من اجزاء محددة . وأوصت عدة وفود ، بعد أن لاحظت ان الفريق العامل قد أحرز نتائج مفيدة ، بأن تقرر اللجنة التنفيذية أن يتم ، من حيث المبدأ ، انشاء فريق فرعي من هذا القبيل للدورة الثانية والثلاثين على أن تحدد اختصاصاته وجدول أعماله عن طريق التشاور قبيل بداية تلك الدورة .

٥٩ - واغتتم المفوض السامي الفرصة للإشارة الى التدابير الرامية الى تحسين اداء مفوضيته وتنسيق أعمالها مع الهيئات الأخرى . وقال انه قد اقتنع بأن إعادة التنظيم الهيكلي الكامل للمفوضية في الوقت الحالي ستسفر عن نتائج عكسية ؛ وانه اقتنع بدلا من ذلك بأن هناك نهجا أفضل يمكن في تعزيز الهيكل الأساسي الحالي وتكييفه وتحسينه . وقال المفوض السامي انه يعتقد انه قد تم بالفعل احراز تقدم ملموس . وأضاف قائلا ان هناك مع ذلك حاجة الى مزيد من التدابير بما في ذلك الاضطلاع بعملية تعزيز على مستوى الادارة العليا . وأشار الى أنه قد أجرى مناقشات أولية مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية التي أبدت تفهما لضرورة تعزيز مفوضيته وتكييفها .

٦٠ - وفيما يتعلق بالتوظيف بصفة خاصة ، كان لدى كثير من المتكلمين من البلدان الافريقية رأى راسخ يتمثل في انه يجب الاحتفاظ بمنصب منسق القرن الافريقي والسودان ، نظرا الى خطورة الحالة في تلك المنطقة ، وانه يجب أن يكون هذا المنصب على مستوى معادل لمنصب مناسب يتولى المسؤوليات عن جنوب شرقي آسيا . ورأى أحد الممثلين أنه سيكون من المفيد أن يدن في الوثيقة المتعلقة بأنشطة المساعدة تفسير واضح للفرق بين البرامج العامة والبرامج الخاصة .

٦١ - وفي التعليقات العامة بشأن أنشطة المساعدة التي اضطلعت بها المفوضية ، اولى اهتمام كبير الى البرامج الخاصة بافريقيا . وأعرب كثير من المتكلمين مرة أخرى عن رأيهم بأنه يجب ان تحصل افريقيا وهي القارة التي يوجد بها أكبر عدد من الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوض السامي ، وتوجد بها أخطر الحالات الانسانية في العالم ، على نصيب متناسب من اجمالي الموارد المتاحة . فتقديم مستوى اعلى من المساعدة في افريقيا من شأنه أن يخفف الى حد ما ، الأعباء المالية والاجتماعية والاقتصادية التي تتحملها البلدان المضيئة منذ سنوات كثيرة . وبالإضافة الى ذلك فانها ستكفل حقا المساواة في المعاملة للأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوض السامي في جميع انحاء العالم . وثبت مرة أخرى ان مفهوم الضيافة الأخوية التقليدي سائد في انحاء القارة ، ولكنه أخذ يصبح عبئا كبيرا على البلدان التي تندرج تحت فئة البلدان الأقل دخلا في العالم . وأعرب متكلمون عن أملهم في امكان إعادة النظر في البرامج المقترحة في بعض البلدان الافريقية ويرفع مستواها عند الاقتضاء ، كيما تتناسب بدقة مع واقع الحالات المحددة . وحث بعض الممثلين المفوض السامي على استعراض مشكلة النازحين ، بما في ذلك الأشخاص المشردين داخل بلدهم ، ولا سيما في القرن الافريقي وتايلند .

٦٢ - والتزم المفوض السامي ومدير المساعدة موقفا يتمثل في أن البرامج القطرية الفردية ستستعرض في خلال العام وانه اذا ثبت عدم كفاية المخصصات فانه يمكن زيادتها من احتياطي البرامج أو تكميلها من مصادر أخرى .

٦٣ - وأعرب أحد الممثلين ، وأيده في ذلك متكلمون آخرون ، عن رأى مفاده انه على الرغم من أن العودة الطوعية الى الوطن تعتبر ، في نظر الكثيرين ، أفضل حل لحالات اللاجئين ، فان جماعات كثيرة من اللاجئين لا يحتمل أن تعود الى أوطانها ، أو على أى حال لا يحتمل أن يحدث ذلك في المستقبل المنظور . وازاء هذه الظروف فان من المناسب أن تقوم المفوضية بالتخطيط لمستوى ونوع مناسبين من المساعدة . وقال مشل آخر أن الاعداد الكبيرة من اللاجئين الذين تنطوي عليهم حالات كثيرة تحتم على المفوضية ان ترى من الضروري النظر في أمر ادخال تحسينات على الهياكل الأساسية المحلية كجزء من أنشطة المساعدة الشرعية التي تضطلع بها .

٦٤ - وكما حدث في أثناء المناقشة العامة ، أدلى الممثلون والمراقبون من بلدان من مختلف أنحاء العالم ببيانات أوجزوا فيها ما قاموا به من جهود لصالح اللاجئين . وذكروا أيضا اسهاماتهم في أعمال المفوضية وفي الهيئات الأخرى المضطلعة بتقديم المساعدة الانسانية الدولية . وأعربوا عن امتنانهم العميق للمفوضية والبلدان والمنظمات المتبرعة للمعونة المقدمة لتلبية طلبات حالات اللاجئين القائمة في بلدانهم .

٦٥ - وأشار ممثل المغرب الى حالة الأشخاص المقيمين بالفعل في مخيمات في تنسـدوف والمنطقة المحيطة بها . وتكلم ممثل الجزائر عن حالة اللاجئين من الصحراء الغربية في جنوب غربي الجزائر .

٦٦ - ولما باشرت اللجنة دراستها لبرامج المساعدة ، وتناول المتكلمون جوانب معينة تتعلق ببلدان محددة ، أشار ممثل ايران الى أن حكومته ستطلب لأول مرة المساعدة الدولية للاجئين ان أن الاحتياجات قد تجاوزت أخيرا المستوى الذي يمكن تلبيةه من الموارد الوطنية .

٦٧ - واغتنم المراقبون من الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، واليونيسكو ، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، الفرصة للدلالة ببيانات عن الاسهامات التي قدمتها منظماتهم في الجهد الانساني العام وفي أعمال المفوضية بوجه خاص ، وأكدوا للمفوض السامي استعداد منظماتهم لزيادة تعزيز علاقات العمل القائمة مع مفوضيته .

٦٨ - ودرست اللجنة التنفيذية أيضا ، تحت هذا البند من جدول الأعمال ، تقريرا عن اعادة توطين اللاجئين (A/AC.96/530) ، قدمه رئيس قسم المشورة والتعليم واعادة التوطين بالمفوضية . واثنى بعض المتكلمين على المفوض السامي لأنشطته في مجال اعادة التوطين وأثنوا على رئيس قسم المشورة والتعليم واعادة التوطين ، الذي سيتقاعد قريبا بعد أن قضى ٢٥ عاما مع المفوضية . وحث البعض المفوض السامي على مواصلة ايلاء هذا الجانب المهم من جوانب ولايته الاهتمام الذي يستحقه .

مقررات اللجنة

٦٩ - ان اللجنة التنفيذية

(أ) أحاطت علما مع الارتياح بالتقدم الذي أحرزه المفوض السامي في تنفيذ برامجه العامة والخاصة في عام ١٩٧٩ وفي الشهور الأولى لعام ١٩٨٠ ، كما جاء في الوثيقة A/AC.96/577 ؛

(ب) أحاطت علما بالمخصصات التي رصدتها المفوض السامي من صندوق الطوارئ خلال الفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٧٩ الى ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٠ ؛

(ج) أحاطت علما بجهود المفوض السامي المستمرة الرامية الى تحسين تنفيذ المشاريع ، وأيدت تماما جهود المفوض السامي فيما يتعلق بتقييم المشاريع على النحو الموصوف في الفقرة ' ١٤ ' من الوثيقة A/AC.96/577 ؛

(د) أحاطت علما مع التقدير بالملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، كما وردت في الوثيقة A/AC.96/535 ؛

(هـ) أقرت المقترحات الواردة في الفقرات من (أ) الى (ط) من الجدول (الف) الوارد في مقدمة الوثيقة A/AC.96/577 ، بصيغتها المعدلة بالمقترحات الواردة في الاضافة ٢ للوثيقة نفسها ؛

(و) أشارت الى أن المقترحات المعتمدة في الفقرة (هـ) تتضمن توصية الى الجمعية العامة بأن تأذن للمفوض السامي بأن يخصص من صندوق الطوارئ مبلغا يصل الى ١٠ ملايين دولار سنويا لحالات الطوارئ الخاصة باللاجئين والتي لا يوجد بشأنها اعتماد في البرامج التي تعتمدها اللجنة التنفيذية ، على أن يكون من المفهوم ان المبلغ المتاح للحالة الواحدة من حالات الطوارئ يجب الا يتجاوز ٤ ملايين دولار في أى سنة واحدة والا تقل موجودات الصندوق عن ٤ ملايين دولار ؛

(ز) ومراعاة منها لمدأ المعاملة العادلة لجميع الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوض السامي في جميع أنحاء العالم ، وان تحيط علما بالقلق الذي ابداه كثير من المتكلمين فيما يتعلق بأنشطة المساعدة التي تضطلع بها المفوضية في افريقيا والعبء الذي تتحمله بلدان تلك القارة ، رجحت من المفوض السامي ابقاء هذه الأنشطة قيد الاستعراض المستمر ؛

(ح) أوصت المفوض السامي بأن يقوم ، في حدود الأموال المتاحة ، بالنظر في أمر ادخال زيادة كبيرة على برامج المساعدة المخصصة لافريقيا ، وبصفة خاصة للقرن الافريقي والسودان وبوروندي ، واضعا في اعتباره الحاجات الواضحة التي أعربت عنها البلدان المعنية والمقترحات التي أيدتها وفود كثيرة . وينبغي لدى تقييم الحالة ، ان تولي الأولوية والاعتبار الخاص لهذه البلدان التي هي أقل البلدان نموا في افريقيا ، نظرا الى احتياجاتها الملحة والمحددة . وفيما يتعلق بالبلدان الافريقية الأخرى ، ينبغي ايلاء الاعتبار الواجب لكل حالة منها على حدة لتمكينها من مواجهة الحالة بصورة كافية وفعالة ؛

(ط) أحاطت علما مع التقدير بقيام المفوض السامي بتعيين منسق للقرن الافريقي والسودان ، وأوصت بأن يكون هذا المنصب على مستوى متفق وجسامة الحالة وتعقدتها .

بـ

(أ) أشارت الى مقررها الذي اتخذته في أثناء دورتها السابعة والعشرين ، والوارد في الوثيقة A/AC.96/534 (الفقرة ١١٩ بـ) الذي رجحت فيه من المفوض السامي أن يجري مناقشات مع الحكومات بقصد الاسراع في تنفيذ حلول دائمة بما في ذلك العودة الطوعية الى الوطن والتسوية الدائمة ، وذلك وفقا لسياسة مفوضيته المعتادة " ؛

(ب) أشارت الى البيانات التي أدلى بها رؤساء الدورات الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين والثلاثين للجنة التنفيذية وأعربوا فيها عن أملهم في احراز مزيد من التقدم بقصد ايجاد حلول دائمة لهذه المشكلة ، ورغبتهم في أن يواصل المفوض السامي جهوده في هذا الصدد ؛

(ج) أشارت الى أن العودة الطوعية الى الوطن تمثل أنسب حل لمشاكل اللاجئين ؛

(د) أحاطت علما بتقرير المفوض السامي عن الأعمال الانسانية التي يهتم بها في منطقة تنسوف ؛

(د) رجحت من المفوض السامي الاستمرار في برنامجها الخاص بالمساعدة الانسانية والاستمرار في الوقت نفسه في اجراء المناقشات مع الحكومات بقصد الاسراع في تنفيذ الحلول الدائمة بما في ذلك العودة الطوعية الى الوطن والتسوية الدائمة ، وذلك وفقا لسياسة مفوضيته المعتادة ؛
(و) رجحت من المفوض السامي أن يقدم الى اللجنة التنفيذية خلال دورتها القادمة تقريرا عن نتائج جهوده .

جيم

(أ) أحاطت علما مع الاهتمام بالتقرير المعد عن اعادة توطيين اللاجئين والوارد في الوثيقة A/AC.96/580 ؛
(ب) ناشدت البلدان التي يحتمل أن تجرى فيها عملية اعادة التوطيين ان تسمح بدخول اللاجئين الذين هم في حاجة الى اعادة التوطيين في حالة عدم وجود أي حلول دائمة مناسبة أخرى ، وأن تطبق سياسات دخول متساهلة في هذا الصدد ؛
(ج) رجحت من المفوض السامي ان يساعد في وضع برامج اجتماعية - اقتصادية سليمة لادماج اللاجئين المقرر اعادة توطيئهم في البلدان دون سابق خبرة في هذا المجال ؛
(د) أثنت على الحكومات التي تسمح بدخول اللاجئين المعوقين والبلدان التي تشترك في اعادة التوطيين في حالات الطوارئ ، وهتت بلدان اعادة التوطيين الأخرى على فتح الباب امام اللاجئين المعوقين ؛
(هـ) أثنت على المفوض السامي لقيامه بتنظيم حلقة تدريبية عن ادماج اللاجئين من الهند الصينية في بلدان اعادة التوطيين ورجحت من المفوض السامي أن يدرس أفضل الطرق للمساعدة في جمع المواد المتعلقة بادماج اللاجئين من الهند الصينية والتبادل الدولي لهذه المواد .

دال

(أ) وان أحاطت علما مع التقدير ، بالمعلومات التي قدمها المفوض السامي في الوثيقة A/AC.96/581 ، أيدت تماما التدابير التي اتخذها لتنفيذ توصيات مؤتمر أروشا المعني بحالة اللاجئين في افريقيا ؛
(ب) رجحت من المفوض السامي ان يواصل تعاونه الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية في التنفيذ السريع للتوصيات وأن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز بعد ذلك في الدورة الثانية والثلاثين للجنة .

هـ

(أ) أحاطت علما بتقرير رئيس الفريق العامل عن الجوانب المالية والادارية (A/AC.96/587) ؛

(ب) أعربت عن تقديرها للأعمال التي قام بها الفريق العامل المنشأ على أساس تجريبي للدورة الراهنة ، والذي تناول الجوانب الادارية والمالية والتنظيمية والجوانب المتعلقة بإدارة البرامج وكلها من جوانب عمل اللجنة ، وأثنت على المفوض السامي لاعتزامه كفالة اجراء مزيد من المشاورات مع اللجنة التنفيذية وتوفير مزيد من المعلومات عن هذه الجوانب ؛

(ج) قررت ، من حيث المبدأ ، الدعوة الى انعقاد هيئة ما تماثلة للفريق العامل معني بالجوانب المالية والادارية والتنظيمية العامة في العام القادم سواء كان ذلك قبل انعقاد الدورة الثانية والثلاثين للجنة التنفيذية مباشرة أو في أثناء انعقادها على أن تتخذ الاجراءات المحددة في وقت لاحق بالتشاور بين المفوض السامي ومكتب اللجنة التنفيذية في ضوء الآراء التي يبديها أعضاء اللجنة ؛

(د) أحاطت علما مع التقدير بالتدابير التي اتخذتها بالفعل المفوض السامي لتكليف مفوضيته لمجابهة الطلبات المترتبة على الزيادة الملحوظة في حجم أنشطته ومدى تعقدها ؛

(هـ) رحبت باعتزام المفوض السامي أن يبرز ، بالتشاور مع الدول الأعضاء باللجنة التنفيذية ، مستوى الادارة العليا في مفوضيته ، ولا سيما في مجالات تنفيذ البرامج ومراقبتها ، وتقييم البرامج والتنسيق في داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها .

واو

ان تشير الى التصاعد الكبير في السنوات الأخيرة للطلبات المطلقة على عاتق المفوضية والزيادة التي ترتبت على ذلك في التكاليف الادارية للمفوضية ،

(أ) أحاطت علما بالمعلومات الواردة في الاضافة (١) للوثيقة A/AC.96/577 وبالاشارات الواردة بشأنها في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/585) ؛

(ب) أيدت مقترح اجراء دراسة استقصائية باشتراك الأمين العام والمفوض السامي لصياغة توصيات بشأن توزيع المسؤولية المالية عن التكاليف الادارية للمفوضية ، على أساس سليم ، فيما بين الميزانية العادية للأمم المتحدة والتبرعات الخاصة بالمفوضية .

سادس - المسائل المالية

ألف - مركز التبرعات والحالة المالية العامة للسنتين

١٩٨٠ و ١٩٨١

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٧٠ - أنهى مدير الشؤون الخارجية الى اللجنة ، وهو يقدم التقرير المتعلق بمركز التبرعات والحالة المالية العامة (A/AC.96/578) ، أن مجموع الأموال المتاحة حتى تاريخه بلغ نحو ٢٧٥ مليون دولار ، مقابل المبلغ المستهدف للبرامج العامة المنقحة لعام ١٩٨٠ ومقداره ٢٩٩ مليون دولار ، مما خلف عجزا يبلغ نحو ٢٤ مليون دولار .

٧١ - وفيما يتعلق بالمبلغ المستهدف للبرامج العامة في عام ١٩٨١ وقدره ٣٣٥ مليون دولار تقريبا ، والذي أقرته اللجنة التنفيذية ، حيث المدير الحكومات على القيام ، على نحو مبكر وأكيد ، بتقديم تبرعات الى المفوض السامي . وبذلك يمكن ، مع توافر نحو ٥٠ في المائة من مجمل الاحتياجات في بداية سنة البرنامج ، تنفيذ البرامج المعتمدة بصيغتها المخططة بطريقة محققة لفعالية التكاليف . وقد أحدث التوزيع الجغرافي للتبرعات اختلالا في تنفيذ البرامج . فاذا لم يتوفر في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ما يكفي من التبرعات غير المخصصة فسيلزم العمل على تنفيذ خطة التزامات تقيدية ، وذلك من شأنه أن يجعل اللاجئ الضحية المباشرة ويحدث تأثيرا غير ملائم من حيث تكاليف البرامج وتخطيطها .

٧٢ - واستعرض المدير طبيعة البرامج الخاصة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحاجة الى هذه البرامج ، وحث على أن تأخذ الحكومات في الاعتبار احتياجات هذه البرامج عند النظر في المستوى العام لتبرعاتها المقدمة الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وأشار المدير كذلك الى أن الاحتياجات المالية العامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستكون في حدود ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠ وأنه قد يلزم نفس المبلغ في عام ١٩٨١ .

٧٣ - وختاما أكد المدير للجنة أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، استجابة منها لحجم الاحتياجات وللأهتومات المشروعة للمتبرعين ، تحاول باستمرار تحسين نوعية علاقاتها مع المتبرعين . كما يبذل جهدا لزيادة عدد ومستوى التبرعات المقدمة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اما عن طريق مصادر جديدة للتمويل أو زيادة مستويات التبرع المقدم من المصادر الحالية .

٧٤ - وفي أثناء هذه الدورة أشار عدد من الحكومات الى مستوى التبرعات الحالية والمستقبلية ، المقدمة لبرامج المفوضية . وأعلنت بعض الحكومات أنها سوف تزيد تبرعها لعام ١٩٨١ .

مقرر اللجنة

٧٥ - ان اللجنة التنفيذية

(أ) أحاطت علما بالتقرير المقدم من المفوض السامي عن مركز التبرعات لصناديق

التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، والاحتياجات المالية العامة للسنتين ١٩٨٠ و ١٩٨١ (A/AC.96/578) ؛

(ب) لاحظت مع التقدير سخاء الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي استجابت للاحتياجات المالية لبرامج المفوض السامي وأعربت عن الأمل في أن تتوفر أموال إضافية لتأمين التمويل الكامل لبرامج سنة ١٩٨٠ ؛

(ج) اعترفت بأن زيادة احتياجات البرامج العامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سنة ١٩٨١ تدعو الى زيادة مقابلة في الدعم المالي من المجتمع الدولي ، وتحقيقا لهذه الغاية دعت المتبرعين الى الابقاء على مستوى من التبرع يتناسب مع زيادة الاحتياجات ؛

(د) أكدت من جديد الطابع العالمي لمشكلة اللاجئين في العالم والحاجة الى دعم مالي أوسع نطاقا داخل المجتمع الدولي للبرامج التي يضطلع بها المفوض السامي ؛

(هـ) طلبت الى المفوض السامي اتباع كل الوسائل المناسبة للحصول على التبرعات اللازمة لتأمين التمويل الكامل لبرامج عام ١٩٨١ ، وشجعت على اتباع تلك الوسائل ؛

(و) حدثت الحكومات وغيرها على تقديم تبرعات أو على زيادة مستوى تبرعاتها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبالتالي تقديم دعم ملموس للمساعي الانسانية الرامية الى وضع حلول دائمة للاجئين والنازحين ؛

(ز) حدثت حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بمناسبة المؤتمر السنوي لاعلان التبرعات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمقرر عقده في نيويورك في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، على أن تعلن تبرعها بمبالغ هامة وأكددة لبرامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة ١٩٨١ ، بما يمكن المفوض السامي من البدء في تنفيذ البرامج المخطط لها في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ بطريقة متوازنة ومحقة لفعالية التكاليف ؛

(ح) حدثت الحكومات وغيرها على أن تقدم ، الى أقصى حد مستطاع ، تبرعات في مخصصة ، للبرامج العامة لسنة ١٩٨١ ، وذلك لتمكين المفوض السامي من تنفيذ تلك البرامج في النطاق الجغرافي والحجم الذي أقرته اللجنة التنفيذية .

باء - حسابات صناديق التبرعات لسنة ١٩٧٩ وتقرير
مجلس مراجعي الحسابات

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٧٦ - أشار مدير شؤون الادارة والتنظيم الى المناقشات المستفيضة والتفسيرات التي قدمها بالفعل المفوض السامي أمام الفريق العامل بشأن النواحي المالية والادارية فيما يتعلق بالوثائق A/AC.96/576 و Add.1 و A/AC.96/584 .

٧٧ - وأضاف أن الحسابات تتألف كالمعتاد من بيانين تدعمهما تسعة جداول تفصيلية تشمل البرامج العامة وجميع البرامج الخاصة . وقد بلغت الايرادات في عام ١٩٧٩ ما مجموعه ٣٥٠ ٢١٩ ٠٠٠ دولار تبرعت الحكومات منها بنسبة ٩٠ في المائة ؛ وبلغت النفقات ٢٧٠ مليون دولار يتصل ما يربو على ٦٠ في المائة منها بالبرنامج السنوي وصندوق الطوارئ . وبغية تنفيذ اجراءات المساعدة لزم اقامة نحو ١٤٠٠ مشروع في عام ١٩٧٩ وكان من المحتمل أن يتطلب هذا التوسع معدات محاسبية اضافية .

٧٨ - ويعد أن رحب المفوض السامي بالفرصة المتاحة لتقديم تفسيرات بشأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات أثناء الاستعراض الذي قام به الفريق العامل ، قال انه يتفق في الرأي بأن مراجعة الحسابات أداة هامة جدا من أدوات الادارة وأنه يلزمها أن تساهم في نمو وتشعب أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقال ان ضرورة تعزيز المراجعة الداخلية للحسابات تحظى باهتمام كامل .

مقرر اللجنة

٧٩ - ان اللجنة التنفيذية

(أ) أحاطت علما بحسابات سنة ١٩٧٩ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأنها (A/AC.96/576) ؛

(ب) أحاطت علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن التقارير المالية وحسابات صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ (A/AC.96/576/Add.1) ؛

(ج) وافقت على التعديلات المقترحة للمادتين ٦ - ٣ و ٨ - ٢ من النظام المالي لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي (A/AC.96/584) .

مرفق

بيان افتتاحي أدلى به المفوض السامي
أمام اللجنة التنفيذية في ٦ تشرين
الأول / أكتوبر ١٩٨٠

- ١ - سيدى الرئيس ، أود أن أبدأ بتقديم تهانئى الحارة لكم على انتخابكم ؛ وانني لمسرور جدا لأن مداولتنا ستجرى تحت توجيهكم . وأود كذلك أن أهنيء نائب الرئيس والمقرر .
- ٢ - اننا نشهد منذ سنوات عديدة عملية تبعث على القلق البالغ . فقد ازدادت مشكلة اللاجئين ، سنة تلو الأخرى ، شدة وتعقداً ، كأنما لا يحد هذا الاتجاه شيء . وتشغل الحالات الطارئة التي تستدعي اتخاذ اجراء سريع ومتواصل من قبل مكنتي ، مكانة متزايدة في أعمالنا اليومية . ولم تكن السنة الماضية موضع استثناء .
- ٣ - ولقد انقضت على الضبط سنة على تلقينا لأول مرة أنباء عن حدوث زيادة كبيرة في عدد الكمبوتشيين في تايلند ، وذلك أثناء الدورة الثلاثين للجنة التنفيذية . وطلبت الحكومة التايلندية الملكية من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين البدء في برنامج هام للمساعدات . وفي الوقت نفسه ، كانت اعداد متزايدة من الكمبوتشيين تصل الى منطقة الحدود . وفي غضون بضعة أسابيع عبثى المجتمع الدولي حيث اتسع نطاق المشكلة ، ودعي المجتمع الدولي على وجه التحديد الى معالجة المسألة في مؤتمر لإعلان التبرعات نظمه الأمين العام للأمم المتحدة وعقد في نيويورك في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر . وأنتم تعرفون سير الأحداث وتعرفون أن منظومة الأمم المتحدة شرعت في برنامج واسع النطاق لمساعدة الكمبوتشيين في بلد هم وفي منطقة الحدود وخارج البلد ، ونفذت هذا البرنامج . وأنيطت بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية أولئك الموجودين خارج كمبوتشيا ، ولا تزال المشكلة ضمن اهتماماتنا ذات الأولوية .
- ٤ - وفي باكستان ، حدثت زيادة كبيرة تدفقية في عدد اللاجئين على مدى السنة ، مما استلزم اعارة نظر كبيرة في البرامج التي اتجه اليها التفكير في البداية . ووفقا لما تذكره حكومة باكستان يبلغ عدد هؤلاء اللاجئين الآن ١٥٠٠٠٠ . وهذا يستلزم بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجا واسع النطاق يتطلب الاهتمام المستمر ، وعملية وزع كبيرة للموظفين في كل من اسلام آباد وفي اثنين من الأقاليم ، وتنسيق الجهود المضخمة التي يبذلها الآن عدد كبير جدا من المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها .
- ٥ - وفي نفس الوقت ، يتعين ايلاء اهتمام خاص للحالة في القرن الافريقي والسودان حيث قامت منظومة الأمم المتحدة بمجموعة مجموعها ، عن طريق ايفاد بعثات مشتركة بين الوكالات ، بدراسة مشاكل ذات أبعاد ضخمة لا تقع كلها ضمن نطاق مسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وأثارت الحالة اهتماما خاصا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي اعتمد في دورته الربيعية والصيفية ، قرارات تدعو مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة الى تقديم المساعدة ، وتؤكد ضرورة

تقديم الدعم والعون من المجتمع الدولي . وتتأثر معظم البلدان متأثراً شديداً بالقطر . ويمثل عدد اللاجئين والنازحين مشكلة ذات أبعاد ضخمة . ففي جيبوتي ، يبلغ عدد اللاجئين ١٢ في المائة تقريباً من مجموع السكان . وفي اثيوبيا ، بينما لا يزال البرنامج الذي بدأته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٧٨ لخدمة النازحين - في إطار النداء الخاص بالقرن الأفريقي - مستمرا حتى هذا العام ، فقد استرعت السلطات الآن انتباه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الى الأعداد المتزايدة من العائدين الذين يحتاجون لمختلف أشكال الاغاثة واعادة التأهيل . وتقوم بعثة تابعة للمفوضية ، بالتنسيق مع السلطات بتقييم الحالة .

٦ - وفي السودان ، يتطلب وجود ما يقدر بنحو ١٠٠٠ ٤٤١ لاجئاً بذل جهد متزايد من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي اشتركت في البعثة المشتركة بين الوكالات منذ أربعة أشهر وساعدت في تنظيم المؤتمر الدولي المعني باللاجئين الذي دعت الى عقده الحكومة السودانية في الخرطوم في الفترة من ٢٠ الى ٢٢ حزيران /يونيه . وفي الصومال ، ازداد عدد اللاجئين بدرجة كبيرة على مدى السنة ، وتقدر الحكومة أن هناك الآن نحو ٨٠٠ ٠٠٠ لاجئاً يعيشون في مخيمات . وفيما يتعلق بمكتبي ، يعني هذا القيام ، بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة ، بتنسيق برنامج موسع للغاية ، يشمل ٣٢ مخيماً تقع في مناطق مختلفة في جميع أرجاء البلد ، وكما يعني العمل في تعاون وثيق جدا مع السلطات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية . والهدف من ذلك تقديم اغاثة فورية والمساعدة في تحسين الهياكل الأساسية وتحقيق الكفاية الذاتية للاجئين .

٧ - وفي منطقة أخرى من افريقيا ، تطلب كذلك وصول اللاجئين من تشاد ، وبصفة خاصة في جمهورية الكاميرون المتحدة ، تنظيم برنامج طارئ ما يزال جارياً في الوقت الحاضر .

٨ - وكذلك ، في حالة التطورات الايجابية - واستقلال زيمبابوي مثال يبعث على الاغتناب البالغ - فان مكتبي مدعو لاتخاذ تدابير على نطاق واسع جدا . فأنشئ برنامج للمساعدة الانسانية للنهوض بأعباء التوطين الأولي واعادة التأهيل لعدد من الأشخاص يبلغ ٦٦٠ ٠٠٠ . وبناء على طلب من رئيس وزراء زيمبابوي تقدم به للأمين العام للأمم المتحدة ، عهد الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمسؤولية تنسيق برنامج ذي أجل زمني محدد يشمل الأشخاص العائدين للوطن ، الذين عاد الكثيرون منهم تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كما يشمل الأشخاص الذين نزحوا داخل حدود الاقليم .

٩ - ولقد ذكرت حتى الآن بعضاً من أبرز المشاكل خلال الاثنى عشر شهرا الماضية ، تلك المشاكل التي تطلبت جهداً جديداً أو زيادة كبيرة في الجهد الذي يبذله المجتمع الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ولكن ذلك لا يمثل سوى جزء من أنشطتنا . وهناك كذلك عدد من الحالات التي لا تتناقلها الأنباء ، اما لأنها تحدث في سياق أحداث ليست في مكان الصدارة من الشؤون السياسية العالمية ، أو لأن عدد اللاجئين المعنيين صغير ، أو انها نتيجة للعوامل الكثيرة التي تحدد ما اذا كانت مشكلة ما تثير الاهتمام الدولي فتصبح موضع انتباه عام أوسع ، أو لا تثير مثل هذا الاهتمام . وعلاوة على ذلك ، فان بعض المشاكل رغم بقائها دون حل لا يرد ذكرها

في الانباء ، بكل بساطة ، لأنها في العادة تحجبها تدريجيا أحداث أجد ، أو لأن أبعاد المشكلة قد تغيرت . وانني أفكر بصفة خاصة في أهل القوارب ، الذين وصل ما يربو على ٦٤ ٠٠٠ منهم - وهو عدد لا يزال يعتبر كبيرا - الى جنوب شرقي آسيا منذ تشرين الأول / أكتوبر الماضي . ورغم أن قرابة ١٧٥ ٠٠٠ شخص من أهل القوارب قد أعيد توطينهم بصفة دائمة في البلدان المضيفة منذ أن التقينا في العام الماضي ، فإن الجهود المطلوبة لتلك الجماعة ما زالت بعيدة عن الانتهاء ، وما زالت هجمات القراصنة - وهذه مسألة تثير بالغ القلق - تشن ضد هؤلاء الناس في قواربهم السريعة العطب ، وقد عبرت عنها في أحوال كثيرة . ويلزم كذلك بذل جهود لايجاد حلول لحالات اللاجئين برا الذين ما زالوا في المخيمات في تايلند . وما دامت عملية اعادة التوطين هي الحل الأساسي بالنسبة لحالات اللاجئين الوافدين بالقوارب أو عن طريق البر في جنوب شرقي آسيا ، فإنه من الأهمية الجوهرية الأبقاء على زخم اعادة التوطين ، وأن تحدد الحصص النسبية لاعادة التوطين في حالة استنفادها . وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي أن أذكر كيف شعرت بالامتنان عند ما علمت أن دخول اللاجئين الوافدين من الهند الصينية الى الولايات المتحدة سيبقى على مستوى ١٦٨ ٠٠٠ للسنة المالية (١٩٨١) .

١٠ - وانني أدرك بالطبع أنه اذا ما سمح بدخول اللاجئين الى بلدان اعادة التوطين ، وجب على هذه الأخيرة أن تبذل جهودا كبيرة لتكفل ادماجهم على نحو سليم . وحتى في أسخى بلدان اعادة التوطين ، فإن المشاكل عديدة ويصعب التغلب عليها . وقد كان هذا ماثلا في أذهاننا عند ما نظمنا ، بناء على طلب بعض الحكومات حلقة تدريبية في جنيف في الأسبوع الماضي بشأن ادماج اللاجئين من الهند الصينية في بلدان اعادة توطينهم . ويسعدني أن أقول أنه قد حضر الحلقة كثير من الوفود الحكومية وغير الحكومية ، وأعتقد أن ما نتج عن ذلك من تبادل للخبرات ثبت أنه مشجع جدا .

١١ - ويجب على مكثبي بالطبع أن يبذل كل جهد لضمان تنفيذ الحلول حتى النهاية . وفي حين يجب على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تجعل الطاقات والموارد تحدث أثرها على نطاق واسع بغية تلبية حالات الطوارئ ، يجب أن يكون بوسع المجتمع الدولي أيضا أن يعول على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتواصل أعمالها الأخرى في حالات قد تكون أقل وضوحا ولكنها لا تعتبر أقل استحقاقا للاهتمام اذا ما طبقت المعايير الانسانية المحضة .

١٢ - وهكذا فإن المهمة العامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد زادت زيادة هامة . وهذا يتضح بجلاء فيما يتعلق بأنشطة المساعدة المادية ، ويصدق القول في الميدان الأساسي ، ميدان الحماية . أما الجهود الرامية الى ضمان المراعاة العملية للمبادئ المتعلقة باللاجئين باللاجئ وعدم الاعادة القسرية ، والسعي المستمر من أجل تحسين حقوق اللاجئين على الصعيد الفردي أو الوطني أو الاقليمي أو العالمي ، فقد ظلت تتطلب نشاطا مكثفا . كما يزداد الارتباط بين الحماية وأعمال المساعدة وثوقا . فقد أصبحت مهمة الحماية على نطاق العالم ، وأصبحت في عدد من الحالات ذات طبيعة عاجلة .

١٣ - وقد مضى الآن قرابة ثلاثة عقود منذ انشاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي ركزت جهودها في البداية ، رغم ولايتها العالمية ، في مناطق جغرافية معينة ، وبصفة رئيسية في أوروبا . وقد تعاطفت مهمتها مع انتشار مشاكل اللاجئين في كل القارات . وفي كل حالة جديدة ، بقيت المهمة انسانية تماما وغير سياسية . والهدف النهائي واضح : انه العمل على أن يتحقق للأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - في البلدان الجديدة التي لجأوا اليها ، ظروف معيشية وحقوقا تقارب قدر الامكان ما يتمتع به رعايا تلك البلدان .

١٤ - وتكشف الوثائق التي عمت عليكم عن احراز تقدم كبير ، وهي توضح ، فيما وراء الحقائق والأرقام ، ان أعدادا كبيرة من البشر استطاعوا في عام واحد أن يعيدوا وبناء حياتهم التي ربما كانت قد فقدت مفزعاها في نظرتهم عند ما اضطروا لمغادرة بلدان موطنهم .

١٥ - وتعد النتائج التي تحققت مشجعة ومدعاة للأمل في المستقبل . وانني لا أريد أن أعهد تلك النتائج هنا ، فهي واردة في الوثائق . وأود أن أركز على الطريقة التي تسعى فيها مفوضية الأمم المتحدة الى تلبية المطالب المتزايدة ، والصعوبات التي تلاقيها .

١٦ - سيدي الرئيس ، كان من الطبيعي فحسب أن يؤدي عدد الحالات الجديدة الهامة التي واجهتنا في السنوات القليلة الماضية ، وما نجم عن ذلك من نمو في المكتب ، الى خلق عدد من المشاكل أمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، على الصعيدين الداخلي والخارجي . وان المكتب ليدرك هذه المشاكل ونحن نقوم ، بكل نشاط ، بتابعة الطرق والوسائل اللازمة للتكيف مع نمونا غير المرغوب فيه وان كان مع ذلك ضروريا . وأعتقد أننا قد حصلنا بالفعل على بعض النتائج ؛ بيد أننا ندرک تماما المجال المتروك للتحسينات وبصفة خاصة في أرائنا ، وفي تنسيق أعمالنا مع الآخرين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها وفي اتصالاتنا مع العالم الخارجي ، بما في ذلك أعضاء اللجنة التنفيذية . ولهذا ، فانني أقترح تقديم بعض التلميحات عن كل مجال من هـذـه المجالات .

١٧ - أولا ، أداؤنا ، ولاسيما قدرتنا على الاستجابة للطوارئ . ان تكرر الحالات الطارئة التي تهتم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأثر هذه الحالات على أعمالنا اليومية قد تزايدت بدرجة كبيرة . وفي كل حالة طارئة تعطى الأولوية لانقاذ الأرواح وتخفيف الحرمان . ولكن لا يجب التفاضي عن التعديلات في الاجراءات والهيكل الأساسية ، ان يجب أن تظل آلية الاستجابة بصفة مستمرة قيد الاستعراض ويمكن دوما تحسينها . بيد أن أية تغييرات لازمة في الاجراءات أو الهيكل الأساسية ينبغي أن تكون تدريجية : فلا يجب أن تسبب الاستجابة للمشاكل الناشئة والمطلوبة الوقوع في أي اضطراب .

١٨ - وقد تم تنفيذ عدة تدابير منذ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، عند ما عقدنا دورتنا الأخيرة . فبعد ما بوقت قصير ، قمت بالبيت في انشاء وحدة معنية بالسياسة والتخطيط والبحث ، وهي تعمل الآن منذ عدة أشهر ، وتعتمد هذه الوحدة على الخبرة الفنية داخل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ولكنها تستعين كذلك بخبراء استشاريين خارجيين ، وهي تساعد في توفير القدرة على اجراء دراسة رسمية للمسائل الجوهرية التي تهتم بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . ويسعد

التقييم واسداء المشورة بشأن السياسات والاستراتيجيات والبحوث والتخطيط الطويل الأجل التي
الحد المستطاع عمليا من بين المهام الرئيسية التي تقوم بها الوحدة التي تتقبل جميع الأفكار التي
يمكن أن تزيد من فعالية المكتب .

١٩ - وقد تم اتخاذ خطوة أخرى وهي انشاء وحدة للطوارئ في الآونة الأخيرة للمساعدة بصفة
محددة في تنمية تأهب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمواجهة الطوارئ ولدعم مختلف
القطاعات الرئيسية التابعة لمكتبي حيثما يلزم اتخاذ اجراءات عند ما تنشأ حالة طارئة . وينبغي
للوحدة أن تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كيما يصبح تصرفها أسرع وتأهبها أفضل .
وهي وحدة صغيرة ، قد يعاد النظر في عملية تزويدها بالموظفين في ضوء الخبرة المكتسبة . وكلتا
الوحدتين اللتين أشرت اليهما ملحقان مباشرة بمكتبي .

٢٠ - وكجزء من جهودنا الرامية الى تحسين استجابتنا للحالات الجديدة ولتقديم اغاثة طارئة
سريعة وكافية ، فاننا نوصي بزيادة في صندوق الطوارئ . فنظرا لضخامة الكثير من مشاكل اللاجئين الحد
التي ظهرت في الآونة الأخيرة ، فان الاعتمادات الحالية المرصودة لاستخدام صندوق الطوارئ قد
أثبتت بكل بساطة عدم كفايتها . ومن المأمول فيه أن يقلل هذا من الحاجة الى توجيه نددات
خاصة .

٢١ - وفي إطار سعيينا الأعم الى تحسين أساليبنا الادارية ، دخلت وحدتنا الخاصة بالتجهيز
الالكتروني للبيانات الآن مرحلة التشغيل الكامل . وقد مكن هذا من وضع برامج معدة بالحاسبة
الالكترونية ، وهي تتعلق أساسا بأهل القوارب في جنوب شرقي آسيا . وكما قلت من قبل ، فان
مشكلة أهل القوارب أبعد ما تكون عن الحل ، وقد ثبت أن المساعدة المقدمة بالحاسبة الالكترونية
مفيدة جدا في اعادة التوطين وفي تعقب أثر الأقرباء . وفي مرحلة ثانية ، نقدم الآن التجهيز
الالكتروني للبيانات في عدد من المجالات الادارية والمالية .

٢٢ - وكذلك ، فقد جرى في العام الماضي مناقشة أنشطتنا التدريبية ويجرى الآن تنفيذها .
وفي الواقع ان من بين الاحتياجات الهامة جدا من أجل الادارة السليمة للتوسع في عملنا هو
العمل على تدريب موظفينا تدريبا صحيحا . وهكذا ، أنشئت مرافق التدريب في أوائل عام ١٩٨٠ .
بهدف توفير التوجيه الأساسي بالاضافة الى التدريب للموظفين المعيّنين حديثا من الفئة الفنية
وفئة الخدمات العامة ، في المقر وفي الميدان على السواء .

٢٣ - ومع ذلك ، فان اتخاذ اجراءات في حالة طارئة يستلزم كذلك معرفة متخصصة لا تتوفر داخل
إطار المكتب ولا يمكن أن تتوفر دائما من وكالات أخرى خلال مهلة قصيرة . وعلى ذلك ، فقد قررنا
أن نعين وأن نبقى ضمن موظفينا ، مادام المكتب يشارك في حالات الطوارئ الهامة ، بضعة
خبراء في ميادين رئيسية مثل التغذية والاصحاح والصحة الأساسية ، بحيث يمكن أن يتواجدوا
على الفور عند ما نشترك في حالة طارئة جديدة ، ومن ثم لتقديم الارشاد والخبير لموظفينا في الميدان .

٢٤ - سيدي الرئيس ، فيما يتعلق بالمشكلة الهامة للغاية المتمثلة في تنسيق وادارة المساعدة
الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ ، قد أوليت أوثق الاهتمام للبيانات التي

أدلى بها عدد من الوفود أثناء الدورة الصيفية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك للقرار المعنون "الجهود الدولية لتلبية الاحتياجات الانسانية في حالات الطوارئ". كما علق الأمين العام للأمم المتحدة على المشكلة في تقريره السنوي عن أعمال الأمم المتحدة، الذي قدمه للجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين. وذكر أنه "أصبح من الواضح تماما أن المنظمة ستظل تواجه حالات طوارئ عملية، أحيانا على نطاق كبير للغاية، حيث يتعين عليها أن تعمل بدافع من الضرورة الانسانية والضمير الانساني، وحيث تتطلب الظروف من الأمم المتحدة على وجه الاستعجال أن تضطلع بدور القيادة الذي يقتضيه تلافي مأساة مروعة". ودعا الأمين العام كذلك الى "التنظيم والتنسيق والسياسات الموحدة والتخطيط التعاوني المسبق" لكي يكفل "النجاح الكامل والاستخدام الأمثل للمساعدة التي يوفرها المجتمع الدولي". وفني عن القول أنني أقرر تماما هذه الآراء.

٢٥ - فاذا ما أريد أن تتوفر للمجتمع الدولي الأدوات التي يواجه بها هذه التحديات، فإننا يلزمنا نحن في منظومة الأمم المتحدة أن نتأكد من أن مجالات اختصاصنا لا تتداخل ولا تترك أي شغرات.

٢٦ - وسوف أقتصر على هذه المسألة مع النظر اليها من وجهة النظر التفصيلية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أشير بايجاز الى تطور مجال نشاط المفوضية عبر السنوات الماضية. فالولاية الأصلية لمكتبي محددة بكل وضوح في نظامه الأساسي. الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٠. وهي تشمل الأشخاص الموجودين خارج بلد هم ولسد بهم شعور بالخوف، له ما يبرره، من أن يتعرضوا للاضطهاد. ولا تزال هذه الولاية باقية على حالها وسارية المفعول تماما، ولا تزال تنطبق اليوم على عدد كبير من الحالات التي يطلب الى مكتبي أن يتصرف فيها. وشيئا فشيئا، أسند المجتمع الدولي الى مكتبي، وبصفة خاصة عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة مهام أخرى على نحو التجربة وبصورة تدريجية، وذلك استجابة للأحداث واعترافا بالخبرة التي اكتسبتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكان من شأن تلك المهام أن وسعت بشكل هام نطاق اهتمامات مكتبي. ويادى ذى بدء، كانت هناك فكرة المساعي الحميدة التي أدخلتها لأول مرة الجمعية العامة في وقت يرجع الى عام ١٩٥٧. وفي سنوات لاحقة، عند انتهاء حالات النزاع الداخلي أو الخارجي أو نيل بلد معين لاستقلاله، كان يطلب الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليس فقط أن تقوم بتنسيق العودة الاختيارية الى الوطن، على نطاق كبير، تمشيا مع ولايتها الأصلية، وانما أيضا أن تضع برامج لاعادة تأهيل العائدين بشكل أولي في بلدان منشئهم. وقد عهد الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كذلك، على نحو متزايد، بمسؤوليات عن النازحين نتيجة للنزاعات أو التغييرات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، الجذرية، في بلدانهم. ويوجد الأساس القانوني لهذا التطور في القرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما ينبغي، الى جانب النظام الأساسي، أن يسترشد به في الأعمال التي نشارك بها في حالات الطوارئ.

٢٧ - فإذا كانت الحالة الطارئة تتصل باللاجئين المشمولين بولايتي ، فان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تكون مستعدة بالطبع ، وأود أن أقول تلقائيا ، لأداء الدور البارز وفقا للولاية التي أنشطتها الجمعية العامة لمكتبي منذ أن بدأ أعماله . وفي حالة العودة الاختيارية للوطن - وهو اتجاه يحظى بترحيب كبير وتطور تطورا كبيرا في هذا العقد الأخير - فقد طلب الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تنسق للعائد بين تدابير العودة والاستقبال والافاثة الأولية واعادة التأهيل الأولي . وقد دأبت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في قراراتها المتتالية بشأن تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، على الاشارة ، بصفة محددة ، الى العائد يين بوصفهم فئة تحظى باهتمام المفوضية . وانني بالتأكيد على استعداد لمواصلة القيام بدور التنسيق في هذه الحالات .

٢٨ - وفيما يتعلق بالنازحين ، فان المسألة أشد تعقيدا ومن الصعب تقديم مبادئ توجيهية عامة عن كيفية معالجة حالة محددة . فقد يشرذم النازحون داخل بلدانهم أو قد يعبرون حدودا دولية ، وقد تكون أسباب تشريد هؤلاء الناس طبيعية أو من صنع الانسان أو كليهما . وقد يكون من المستحيل أحيانا فصل الأسباب المختلفة عن بعضها . وكما يحدث في كل المشاكل البشريية ، ليست الحالات الواضحة المعالم متكررة الحدوث ، وقد تبين أن تنظيم المسؤوليات ليس بالممارسة السهلة . وان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على استعداد لمواصلة تحمل نصيبها في مساعدة هؤلاء المشردين في أعقاب كوارث من صنع البشر . وقد ساد حتى الآن نظام خاسم ، وأصبحت الآن فئة النازحين تظهر في قرارات الجمعية العامة بشأن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وذلك منذ عدة سنوات .

٢٩ - وبعد أن تحدثت عن منظومة الأمم المتحدة ، أود بالطبع أن أشير كذلك الى المنظمات غير الحكومية . فدورها في استقبال اللاجئين وافاقتهم وتوجيههم وادماجهم معروف جيدا ، ومن الضروري التعاون الكامل معها . فالسفوائد التي تعود منها على اللاجئين كبيرة . ومكتبي يدرك ذلك دائما ، وأود أن أعرب لتلك المنظمات عن امتناني مرة أخرى ، وأن أؤكد على أهميتها في المنظومة في مجموعها . ويصدق القول نفسه على المنظمات التي هي من قبيل رابطة جمعيات الصليب الأحمر ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، واللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية ، التي تعد ذات فعالية كبيرة في المساعدة على حل المشاكل كل في ميدانها .

٣٠ - سيدى الرئيس ، ان مسألة علاقاتنا الخارجية ذات أهمية أساسية . فأولا وقبل كل شيء ، ثمة ضرورة حتمية للحفاظ على الاتصالات المرنة والبناءة للضايعة مع الحكومات . وسواء قامت الحكومات بايواء أعداد من اللاجئين صغيرة أم كبيرة ، وساهمت ماليا في حل مشاكل اللاجئين أو اتخذت أية تدابير أخرى لمساعدة اللاجئين ، فان دعم تلك الحكومات - الذى يشكل في مجموعه مجهدا ضخما عالمي النطاق - أمر لا غنى عنه وعدم توفر هذا الدعم من جانبها سيكون له أوخم العواقب .

٣١ - وتضم البلدان النامية معظم بلدان اللجوء الأول في العالم . ورغم أنه يمكن ، بالأحرى ، ينبغى أن يصبح اللاجئين رصيذا مفيدا للبلدان المضيفة ، تبقى الحقيقة التالية وهي أن هؤلاء اللاجئين يكونون في كثير من الاحيان عبء في البداية ، ولا سيما عندما يفدون بأعداد كبيرة في بلد

يواجه صعوبات اقتصادية وانمائية خاصة به ، الأمر الذي يزيد من قيمة كرم الضيافة في هذه الظروف .

٣٢ - وتواجه كذلك البلدان التي تساهم في برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مطالب متزايدة . فإذا أخذنا جانبا واحدا بعينه ، أي الاحتياجات المالية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فإننا نرى أن مجموع النفقات كان منذ سبع سنوات إلى أقل من ٢٥ مليون دولار في حين ينتظر أن يصل في عام ١٩٨٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار ، ويحتمل أن يصل إلى مبلغ مماثل في عام ١٩٨١ ، ومن المأمول فيه ألا يزيد عن ذلك . واني لأشعر بالتقدير البالغ لأنه أمكن ، في مواجهة مثل هذه المطالب الكبيرة ، تلبية الحاجات حتى الآن .

٣٣ - وكانت الاتصالات المباشرة مع الحكومات يقوم بها عدد كبير من البلدان ، بالإضافة التي شخصيا وكذلك زملائي بمناسبة بعثاتنا الرسمية . ومع ذلك ، فقد كنا دائما ننعـم النظر بصفة محدودة في السبل التي يمكن بها تعزيز الاتصالات بين أعضاء اللجنة التنفيذية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على صعيد جنيف . وقد اتخذت أثناء السنة ، خطوات ايجابية في هذا الاتجاه حيث شعرنا أن هناك ضرورة متزايدة لاعطاء معلومات عن التقدم المحرز في أنشطتنا في الفترة ما بين دورتي اللجنة التنفيذية . وفي أعقاب الرغبة التي أعرب عنها في العام الماضي عدد من أعضاء الوفود الموقرين من البلدان الافريقية ، تطورت الاتصالات أيضا مع الدول الافريقية ، في جنيف حيث دعوت مرتين هذا العام إلى عقد اجتماعات غير رسمية للممثلين الدائمين للدول الافريقية المعتمدين لدى مكتب الأمم المتحدة هنا . وقد ثبت أيضا أن هذه الاجتماعات مثمرة للغاية واني أعترزم بكل تأكيد مواصلة عقد هذه الاجتماعات . وفي هذا المضمار ، سيكون من بين مواضيع الحوار الهامة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لاعلان التبرعات للاجئين في افريقيا . وقد رحبت كثيرا بالمبادرة التي اتخذتها في الآونة الأخيرة حكومات افريقية للتعرف على امكانيات عقد مثل هذا المؤتمر . وان مكثي على استعداد للقيام ، وفقا للقرارات التي اعتمدها منظمة الوحدة الافريقية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بدور نشيط لضمان نجاح المؤتمر ، واننا بالفعل نعمل الآن في سبيل هذه الغاية . واني أعرف أنني استطيع أن أعول في تحقيق هذا الهدف على تأييد هذه اللجنة .

٣٤ - وقد استمرت الاجتماعات غير الرسمية التي يعقدها في جنيف الممثلون الدائمون للدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية ، كما جرت العادة منذ سنوات . وقد تم عقد اجتماعين من هذا النوع ، أحدهما في كانون الثاني /يناير ، وآخر في حزيران /يونيه ، وفي أثناء الاجتماعين حاولت أن أقدم ، في شكل موجز ، أوفى وصف ممكن لأعمالنا وللتقدم المحرز حينذاك . وقد عقدت كذلك ، حسب الاقتضاء ، اجتماعات مخصصة على نطاق أصغر . وقد تم ، في شكل رسائل دورية ، معلومات عن حالة برامجنا الرئيسية . واني أعتقد أنه بوسعنا أن نزيد في تحسين طبيعة وتكرار المعلومات التي نقدّمها لأعضاء اللجنة بشأن أنشطتنا ، وبصفة خاصة بشأن برامجنا الجديدة عند ما نناشدكم من أجل الدعم ، وبشأن تنفيذها والتغييرات اللازمة . وعلى العكس من ذلك ، فإننا نجد من الأهمية البالغة أن يتوفر لنا التوجيه والنصح من أعضاء اللجنة التنفيذية الذين نسعى إلى أن نقيم معهم الحوار الأفضل والأكثر اتساما بالطابع البناء .

٣٥ — وانه لما يسرنا دائما أن نقدم معلومات ذات طابع عام ، أو على نحو أكثر تحديدا ، بشأن الجوانب الأساسية لبرامجنا الى أى بلد أو فئة من البلدان قد تطلب ذلك . وقد يعتقد عدد من الوفود أنه ينبغي فعل أكثر مما يفعل في الوقت الحاضر . وأود أن أعبر عن الرغبة في أننا في سعينا وراء صيغ مناسبة في أن يظل منهجنا عمليا أكثر منه رسميا .

٣٦ — ومن بين ما اتسمت به السنوات الأخيرة الزيادة الكبيرة في الاهتمام الواضح بمشكلة اللاجئين من قبل وسائل الاعلام العالمية والرأي العام العالمي . وهذا مصدر هام من مصادر دعم اللاجئين ، يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار الكامل . ففي أثناء هذه السنة ، قمنا بزيادة أنشطتنا الاعلامية العامة . وتم انتاج أفلام جديدة — صدر لتوه أحدها — وهو يستعرض العقد المتصرم لأعمالنا ، وسوف يعرض عليكم أثناء هذه الدورة . وقد سافرت أفرقة من الصحفيين الدوليين المهتمين بمسائل اللاجئين ، الى عدد من البلدان الافريقية . وسوف يسافر فريق من هؤلاء عما قريب الى آسيا ، وسوف تعقد في تشرين الثاني /نوفمبر في امريكا اللاتينية حلقة دراسية عن اللاجئين مدتها يومان . وقد بذلت جهود أخرى لتوفير مواد مطبوعة ، على سبيل المثال في عدد يوم اللاجئين الافريقيين في ٢٠ حزيران /يونيه الماضي ، وبشأن أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العقد المتصرم .

٣٧ — سيدى الرئيس ، تلك هي الأفكار التي وددت أن أشارك فيها اللجنة ، بشأن المشاكل التي واجهتنا وبشأن جهودنا وتصميمنا على حل تلك المشاكل ، على السواء . وقد اتسمت السنوات الأخيرة بتفاقم مشكلة اللاجئين ، مما استتبع زيادة سريعة فيما هو مطلوب من الحكومات ، وزيادة كبيرة في مشاركتنا ، وبالتالي حدوث زيادة لم يسبق لها مثيل في حجم المكتب . وفي هذه الحالة أود أن أعرب عن شكرى الخالص للحكومات ، وبصفة خاصة لأعضاء اللجنة التنفيذية ، لما قدمته من دعم متواصل ، يعتبر تشجيعا لي ، يوما وفي الأجل الطويل ، على أداء مهمتي . وانني لأدرك أن أولئك الذين يقدمون لنا دعمهم يودون أن يولوا المزيد من الاهتمام للطريقة التي نؤدي بها المهمة التي عهد المجتمع الدولي بها اليها . وسيسعدني أن نستجيب ، إذ أن الحوار البناء لا يمكن الا أن يكون ذا فائدة للاجئين . ولهذا فاني أتطلع كثيرا الى بدء مناقشاتنا .

٣٨ — وفي الختام ، أرى أنني لا يجب أن أنسى الإشارة الى جميع الجهود الفردية التي يبذلها الناس في جميع أرجاء العالم ، وهم في أغلب الأحيان مجهولون تماما ، فيساعدون اللاجئين في محتهم بتقديم الأموال والسلع والعطف الانساني . وان كرم الضيافة الذى يقدمه انسان لاخر ، وتقدمه أسرة الى أسرة أخرى ، انما هي لبنات في صرح البناء الهش للتضامن الدولي مع النازحين . والهدف النهائي لهذا التضامن هو اعطاء اللاجئين أملا جديدا وحياة جديدة وقبل كل شيء كرامة جديدة . فعندما تنتهك كرامة الانسان تنشأ مشكلة اللاجئين ، وعندما يقدم العون للاجئين ، تعود للانسان كرامته .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
